الفصل السادس

خريطة الأحزاب السياسية البرامج المشاركة الفعالية

يقدم هذا الفصل عرضًا للأحزاب المصرية القائمة، من حيث نشأتها، وبرامجها، وتمثيلها في البرلمان، والأوضاع الداخلية لها، بهدف رسم صورة أو خريطة لها تبرز أهم خصائصها وعناصر الاتفاق والاختلاف بينها، وتلقي الضوء على حركتها وأنشطتها.

في عام 2009، يوجد في مصر 24 حزبًا لها وجود رسمي معترف به، تختلف في أحجامها، وأوزانها، وإسهاماتها في الحياة السياسية. كما تختلف في حجم المادة العلمية المتاحة عنها وعن برامجها وأنشطتها. فضلًا عن ذلك توجد مجموعة من الأحزاب تحت التأسيس، ونورد فيما يلي جدولين يلخصان وضع الأحزاب المصرية : الأول، يشير إلى تمثيل الأحزاب في مجلس الشعب وفقًا لانتخابات 2005 والتحالفات الانتخابية التي شاركت فيها، والثاني يشير إلى البيانات المتعلقة بالانتخابات الداخلية للحزب، وإصداراته الصحفية. وسوف نشير إلى أبرز الأحزاب التي ما زالت تحت التأسيس[1].

(1) تم تجميع المعلومات المستخدمة في هذا الفصل من عدد من المصادر ، أهمها:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية، GPPS POGARhttp://www.arabparliaments.org/arabic/countries/bycountry.asp?pid=51&cid=19

الأحزاب والمشاركة في انتخابات مجلس الشعب

الحزب	المشاركة في الانتخابات	المقاعد في المجلس	التحالفات الانتخابية
الوطني الديمقراطي	نعم	311	–
الوفد الجديد	نعم	6	الجبهة الوطنية للتغيير (انتخابات 2005)
التجمع الوطني التقدمي الوحدوي	نعم	2	الجبهة الوطنية للتغيير (انتخابات 2000)
العمل	لا	0	–
العربي الديمقراطي الناصري	نعم	0	الجبهة الوطنية للتغيير (انتخابات 2005)

- سلسلة الأحزاب السياسية التي أصدرها مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- التقرير الاستراتيجي العربي الذي يصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، أعوام 2005- 2006 ص ص 416-429 ، 2006-2007 ص ص 399-412 ، 2007-2008 ص ص 393-402
- شريف الصباح، محمد أبو السعود (إعداد)، **الأحزاب في مصر بين الماضي والحاضر** (القاهرة: الأهرام، قسم المعلومات، قسم البحوث والنشر، د.ت).
- موقع الهيئة العامة للاستعلامات: http://www.sis.gov.eg/Ar/Politics/party/parties
- مواقع الأحزاب السياسية.

الغد	نعم	2	–
العدالة الاجتماعية	لا	0	–
الشعب الديمقراطي	لا	0	–
الوفاق القومي	نعم	0	أحزاب التشاور في الانتخابات البرلمانية 2005
الأحرار الاشتراكيين	لا	0	–
شباب مصر	نعم	0	–
الجمهوري الحر	لا	0	–
الدستوري الاجتماعي الحر	لا	0	–
الأمة	نعم	0	–
التكافل	نعم	0	–
الاتحادي الديمقراطي	نعم	0	–
السلام الديمقراطي	نعم	0	–
الجيل الديمقراطي	نعم	0	–

المحافظين	لا	0	–
الخضر المصري	نعم	0	–
مصر 2000	نعم	0	–
مصر العربي الاشتراكي	نعم	0	–
مصر الفتاة الجديد	نعم	0	–
الجبهة الديمقراطية	لا	0	–

• شارك حزب الكرامة – تحت التأسيس – وفاز بمقعدين بصفة مستقلين.

الأحزاب المصرية والفاعلية

الحزب	آخر انتخابات داخلية	الإصدارات
الوطني الديمقراطي	أغسطس 2009 (انتخابات الوحدات الحزبية)	جريدة الوطني اليوم – 16 جريدة إقليمية
الوفد الجديد	يونيو 2006	جريدة الوفد
التجمع الوطني التقدمي الوحدوي	ديسمبر 2007	جريدة الأهالي
العمل	–	جريدة الشعب ، توقفت في العام2000 ، وتصدر إلكترونيًّا
العربي الديمقراطي الناصري	مارس 2007	جريدة العربي
الغد	2007 ثم ألغيت	جريدة الغد

الحزب	آخر انتخابات داخلية	الإصدارات
العدالة الاجتماعية	2000	جريدة الوطن العربي
الشعب الديمقراطي	أكتوبر 1996	جريدة عالم الديمقراطية
الوفاق القومي	أكتوبر 2004	جريدة «القرار»، والتي توقفت في مارس 2001 ، بعد صدور 27 عددًا منها ، و«جريدة الوفاق» وصدر العدد الأول منها مارس 2005
الأحرار الاشتراكيين	-	جريدة «الأحرار»- إصدارات أخرى أسبوعية وشهرية
شباب مصر	2007	جريدة «شباب مصر» صدرت في 4 يوليو 2006
الجمهوري الحر	-	جريدة «الجمهوري الحر»
الدستوري الاجتماعي	2004	جريدة «المواطن الحر» (صدر منها 11 عددًا فقط، ثم توقفت نظرًا للإمكانات المادية الضعيفة)
التكافل	2005	جريدة «التكافل» توقفت «جريدة الصدى» غير منتظمة
الاتحادي الديمقراطي	مايو 2006	جريدة «النيل»
السلام الديمقراطي	يوليو 2005	-
الجيل الديمقراطي	-	جريدة «الجيل»
المحافظين	-	جريدة «الحادثة»

الحزب	آخر انتخابات داخلية	الإصدارات
الخضر المصري	2005	جريدة «الخضر» توقفت، و «جريدة البستان»
مصر 2000	-	جريدة «مصر» 2000(توقفت)
مصر العربي الاشتراكي	-	جريدة «مصر» صدر منها 4 أعداد في العامين 2005 و2006 وتوقفت لضعف التمويل
مصر الفتاة الجديد	مايو 2007	جريدة «مصر الفتاة» (توقفت نهائيا في عام 1995 حتى الآن)

المصدر: تجميع عن شبكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية:

http://www.arabparliaments.org/arabic/countries/bycountry.asp?pid=67&cid=19

أولاً: الحزب الوطني الديمقراطي:

أنشأه الرئيس أنور السادات في عام 1978، وتولى رئاسته حتى وفاته في 1981، ثم تولى الرئيس مبارك رئاسة الحزب هذا العام، وكان أمينه العام الأول هو فكري مكرم عبيد فحسني مبارك نائب رئيس الجمهورية. وبتولي مبارك الحكم في عام 1981، انتخب رئيسًا للحزب، وتوالى على أمانته العامة كل من د. فؤاد محيي الدين، ود.محمد صبحي عبد الحكيم، ود. يوسف والي، وصفوت الشريف.

ويعد الحزب الوطني حزب الأغلبية البرلمانية من نشأته حتى الآن، فقد حصل على الأغلبية في كل الانتخابات التي أجريت لمجلسي الشعب والشورى حتى آخر انتخابات لمجلس الشعب 2005 ومجلس الشورى 2007 والانتخابات المحلية في 2008. وقد شارك الحزب في الانتخابات الرئاسية بمرشحه محمد حسني مبارك، والذي فاز بمقعد الرئاسة، وحصل على نسبة 88.57 ٪ من أصوات الناخبين. وتبلغ العضوية المدققة للحزب 1.5 مليون، ويصدر الحزب جريدة أسبوعية «الوطني اليوم» بدأ صدورها في عام 2006.

يمثل الحزب بصفة عامة «تيار الوسط» في الحياة السياسية المصرية، وكأي حزب وسط، فإنه يجمع بداخله مجموعة من التوجهات والأفكار السياسية. وباعتباره الحزب الحاكم، فإن توجهاته الفكرية لا يمكن فصلها عن السياسات العامة، التي تتبعها الحكومة. ولمدة طويلة، عانى الحزب من المشكلة التي واجهتها كل التنظيمات السياسية التي أنشأتها ثورة 1952 وهي العلاقة بين «الحزب» و «الحكومة» وأيهما يقود الآخر الحكومة أم الحزب؟، وإلى أي مدى توجد «حكومة الحزب» أم «حزب الحكومة»، فمنذ عام 1952 ، حدث تداخل بين السلطة التنفيذية والتنظيمات السياسية كالاتحاد القومي أو الاتحاد الاشتراكي، وأدى هذا التداخل إلى فقدان التنظيم السياسي لقدر كبير من استقلاليته، والنظر إليه على أنه جهاز تابع للحكومة .

وفي عام 2000 ، بدأت عملية مراجعة لأوضاع الحزب، تضمنت تغييرًا في تشكيل الأمانة العامة له، ودخول ستة أعضاء جدد، لم يكونوا ضمن النخبة السياسية التقليدية، أعقبه توسيع هيئة مكتب الحزب وإضافة ثلاثة أعضاء جدد، هم: د. زكريا عزمي، ود. عليّ الدين هلال، وجمال مبارك، وذلك إضافة إلى التشكيل القائم وقتذاك والذي ضم د. يوسف والي، وصفوت الشريف، وكمال الشاذلي. وفي أعقاب الإعلان عن نتائج انتخابات مجلس الشعب لعام 2000، ودعوة الرئيس مبارك الأحزاب إلى تفعيل دورها، قامت الأمانة العامة للحزب بمراجعة شاملة لكافة أوضاعه، وانتهى الأمر بانعقاد المؤتمر العام الثامن من 15-17 سبتمبر 2002، والذي كان في واقع الأمر ميلادًا جديدًا للحزب.. فقد تبنى الحزب إطارًا فكريًّا جديدًا تحت اسم «المبادئ الأساسية» أكد مفهوم المواطنة كمنطلق أساسي لفكر الحزب. ويتكون هذا الإطار الفكري الجديد من ثلاثة أجزاء. **أولها**، يشير إلى «قيم التقدم» وأبرزها مفهوم المواطنة، التي تؤكد حقوق المواطن الأساسية والمساواة أمام القانون، وأن الحزب يسعى لتمثيل كل المصريين على اختلاف انتماءاتهم الدينية والإقليمية والمهنية، ويحترم دور الأديان في تحقيق النهضة والتقدم، كما يحترم قيم الديمقراطية واحترام الدستور وسيادة القانون. **وثانيها** بعنوان «طريقنا إلى

التنمية» والذي يؤكد أن اقتصاد السوق وآليات العرض والطلب في ظل المنافسة الحرة تحقق أكفأ توزيع وأفضل استخدام للموارد الوطنية ، في ظل دور للدولة في تحقيق عدالة توزيع الموارد بما يحقق العدالة الاجتماعية. **وثالثها**، بعنوان «نحن والعالم» ويشير إلى المبادئ التي تحكم علاقات مصر الخارجية ، من منطلق مصالحها الوطنية، والتعاون الدولي بما يدعم السلام والاستقرار.

ووفقًا لبرنامجه، يركز الحزب على قضية التنمية الشاملة، وتنشيط دور القطاع الخاص في إطار من الاستقرار السياسي والاجتماعي. وتقوم مبادئه على بناء الديمقراطية التي تضمن حقوق المواطن وحرياته، بالإضافة إلى تأمين مستوى جيد للحياة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وتشتمل الأجندة السياسية للحزب على: السعي إلى تأكيد المسيرة الديمقراطية والإيمان بالدور الفاعل للتعددية الحزبية، وبدور النقابات ومؤسسات المجتمع المدني، وتوسيع دائرة المشاركة العامة لكل الموطنين، وأهمية مواصلة مسيرة الديمقراطية من خلال احترام الدستور وسيادة القانون والحريات العامة، وحرية الصحافة والإعلام، والحفاظ على الحقوق السياسية للعمال والفلاحين، ويعتقد الحزب أن تقوية الروابط مع العالم الخارجي يعتبر شرطًا أساسيًّا لتحقيق معدلات التنمية، التي يستهدفها المجتمع، ويؤمن بأن إقرار السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط يجب أن يُبنى على أساس من التكافؤ والندية، والسعي لتحقيق المصالح المشتركة بعيدًا عن نزعات السيطرة والهيمنة واحتلال أراضي الغير.

كما تبنى الحزب نظامًا أساسيًّا جديدًا له، تضمن إنشاء أمانات جديدة، مثل: أمانة السياسات، وأمانة التدريب والتثقيف السياسي، وأمانة العضوية، وأمانة قطاع الأعمال. وتولى صفوت الشريف منصب الأمين العام للحزب، مع إجراء عدد من التغييرات في تشكيل الأمانة العامة. وفي مجال تأكيد الديمقراطية الداخلية في الحزب، استحدث النظام

الأساسي عقد مؤتمرات سنوية للوحدات الحزبية وأمانات الأقسام والمراكز والمحافظات، وكذا تجديد 25٪ من أعضاء لجنة الوحدة الحزبية كل سنة (وعدل ذلك في المؤتمر العام التاسع للحزب في 2007 لتتم إعادة انتخاب جميع أعضاء اللجنة كل عامين). كما استحدث النظام المؤتمر السنوي للحزب، واللجنة البرلمانية التي تهدف التنسيق بين الحزب والحكومة وأعضاء الحزب بمجلسي الشعب والشورى[1].

وجاء النظام الأساسي الجديد للحزب الوطني معبرًا عن التحديث في بنائه التنظيمي، ومحققًا لأهداف التجديد والتوصيف لمهام ومسئوليات وسلطات مستوياته التنظيمية المختلفة، كما جاء أكثر تحديدًا للاختصاصات والمهام الحزبية لكل من تلك المستويات؛ وذلك كله بهدف تفعيل نشاط قواعد الحزب في الوحدات الحزبية والمراكز والأقسام وعلى مستوى المحافظات .

ويمكن عرض أهم ما جاء في النظام الأساسي الجديد للحزب الوطني في النقاط التالية :

أ – ديمقراطية تشكيل المستويات الحزبية الأربعة كافة ، وهي: مستوى الوحدة الحزبية، ومستوى المركز أو القسم، ومستوى المحافظة، والمستوى المركزي الذي يشمل الأمانة العامة والمكتب السياسي .

ب ـ استهدف النظام الأساسي، ولأول مرة، عقد مؤتمرات سنوية للوحدات الحزبية والأقسام والمراكز والمحافظات، وتحدد لكل مؤتمر من هذه المؤتمرات اختصاصات ومسئوليات محددة منها ما هو مشترك ومنها ما هو خاص بكل مستوى. والقاسم المشترك بين هذه المؤتمرات هو إقرار ومتابعة الخطط

(1) انظر المبادئ الأساسية والنظام الأساسي للحزب الوطني الديمقراطي، 2002، وهي متاحة على رابط http://www.ndp.org.eg/ar/Aboutus/_1.aspx

السنوية، والموازنات المالية ، ودراسة مشكلات المواطنين، ومناقشة تقارير اللجان .

جـ- أمانة السياسات: استحدث النظام الأساسي أمانة جديدة تحت مسمى «أمانة السياسات» التي تتولى دراسة مقترحات السياسات العامة ومشروعات القوانين التي تحيلها إليها الأمانة العامة للحزب ، بناء على اقتراح المؤتمر العام أو السنوي للحزب، أو أي مستوى تنظيمي آخر ، وإصدار التوصيات بشأنها. ويتبع أمانة السياسات مجلس أعلى للسياسات ، يتكون من عدد لا يزيد على 200 عضو، وعدد من اللجان المتخصصة، مثل: اللجنة الاقتصادية، والنقل والمواصلات، والزراعة، والطاقة، والمرأة، والشباب والرياضة، ومصر والعالم .

وشهد الحزب الوطني بشكل دوري ومنتظم من عام 2002 انعقاد مؤتمراته السنوية والعامة، فانعقد المؤتمر السنوي الأول عام 2003 تحت شعار «حقوق المواطن»، وانعقد المؤتمر الثاني عام 2004 تحت شعار «أولويات الإصلاح» ، وانعقد المؤتمر الثالث عام 2005 تحت عنوان «العبور للمستقبل»، وانعقد المؤتمر الرابع عام 2006 تحت عنوان «انطلاقة ثانية نحو المستقبل، وانعقد المؤتمر الخامس عام 2008 تحت عنوان «مستقبل بلدنا»، وانعقد المؤتمر السادس عام 2009 تحت عنوان «من أجلك أنت»، أما عام 2007، فقد شهد انعقاد المؤتمر العام التاسع تحت شعار « مصر بتتقدم بينا».

كما شهد الحزب إجراء انتخابات داخلية بشكل دوري منتظم، تتم بأشكال أكثر ديمقراطية وتنافسية، وكانت شفافية الانتخابات الداخلية ونزاهتها دافعًا لأعضاء الحزب علي التنافس. ومن ذلك الانتخابات التي أجريت في 2007 و 2009، ولا شك في أن هذا الحراك الذي يشهده الحزب هو نوع من تدريب كوادره على الممارسة الديمقراطية ؛ حيث تشير نتائج انتخابات 2009، التي أجريت في عدد 6662 وحدة حزبية، إلى تغيير نسبة 64٪ من أعضاء لجان الوحدات الحزبية، وهي أدنى المستويات التي توجد على مستوى

القرى والأحياء، وإلى تغيير نسبة 35٪ من أمناء الوحدات الأساسية. وبهدف تجديد دماء الحزب، تم تخصيص عدد مقعدين للمرأة ومقعدين للشباب في لجان الوحدات الحزبية، وكان من شأن ذلك اتساع دائرة المشاركة بين الشباب والمرأة، فبلغت نسبة أعضاء الحزب من الشباب، في الشريحة العمرية 18 – 40 سنة، 58.8 ٪ من إجمالي العضوية في أكتوبر 2009، وأصبح متوسط عمر عضو الحزب 37.5 سنة.

ويشار في هذا الصدد على نحو خاص إلى عدد من الوقائع، التي شهدها المؤتمر العام التاسع للحزب في 2007، أهمها انتخاب رئيس الحزب لأول مرة من قبل المؤتمر العام وفقًا للنظام الأساسي الذي تم إقراره في عام 2002، وكذلك انتخاب أعضاء المكتب السياسي والأمانة العامة، وإدخال عدد من التعديلات على النظام الأساسي للحزب، كان أهمها تشكيل هيئة عليا للحزب (لتحقيق الاتساق مع قانون انتخابات رئيس الجمهورية، والذي ينص على وجود هيئة عليا لكل حزب) ومنها أن يكون المؤتمر العام للحزب كل 4 سنوات بدلا من 5 سنوات.

وعلى خلاف بقية الأحزاب، لا يبدو أن الحزب الوطني يعرف الانشقاقات أو الانقسامات الداخلية، وإذا كان لوجود رئيس الدولة على رأس الحزب دور في حسم الخلافات، وعدم السماح لها بالخروج عن المعتاد، إلا أنه يتوقع مع ازدياد أنشطة الحزب أن تتعدد الاجتهادات الداخلية لأعضائه، وأن تبرز في مناقشات الحزب ومداولاته ولكن دون أن تصل إلى درجة الانشقاق ؛ بسبب المرونة التنظيمية التي يتمتع بها الحزب وثقافته السياسية الداخلية؛ التي تسمح باستيعاب الاختلافات واحتوائها في إطار المبادئ الأساسية للحزب[1].

(1) التقرير الاستراتيجي العربي **2006– 2007، مرجع سابق**، ص ص **402 – 403**.

ثانيا : أحزاب المعارضة الرئيسية

1- حزب الوفد الجديد:

تأسس الحزب في 5 فبراير 1978، برئاسة فؤاد سراج الدين حتى وفاته، فخلفه د. نعمان جمعة ثم محمود أباظة، وهو الحزب الذي يستند إلى تاريخ عريق باعتباره حزب الأغلبية غير المنازع خلال الفترة 1923–1952. ويصدر الحزب جريدة يومية تحمل اسم «الوفد».

ومن نشأته، دخل الحزب في عدة مواجهات مع الدولة، وتعرض لضغوط أدت إلى إعلانه حل نفسه وتجميد نشاطه في عام 1978، إلا أنه عاد لممارسة نشاطه في عام 1983 بعد الانفراجة السياسية التي شهدتها المرحلة الأولى من فترة حكم الرئيس مبارك، بموجب حكم قضائي تم بمقتضاه رفض الدعوى، التي أقامتها هيئة قضايا الدولة ضد استئناف الحزب لنشاطه على أساس أنه كان قد حل نفسه، وبالتالي يلزم أن يتقدم بطلب جديد إلى لجنة شئون الأحزاب. وقد دفع الوفد بأنه لم يحل نفسه، وإنما قام فقط بتجميد نشاطه. وقبلت المحكمة هذا الدفع، واعتبرته حزبًا قائمًا يحق له ممارسة النشاط.

وتتضمن مبادئ الحزب تحقيق الإصلاح السياسي، من خلال: تأكيد مبادئ الوحدة الوطنية، والحرية السياسية واحترام حقوق الإنسان، وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية، وإلغاء العمل قانون الطوارئ، ودعم دور الشباب، وديمقراطية النقابات. وتحقيق الإصلاح الاقتصادي من خلال تأمين رأس المال، واستقرار الإطار التشريعي في المجال الاقتصادي، ورفض التأميم العشوائي وكذلك الخصخصة العشوائية، وترشيد الإنفاق العام. وتحقيق الإصلاح الاجتماعي من خلال القضاء على البطالة، ورعاية العاملين المصريين بالخارج، وحل مشكلة الإسكان، وتحديث الزراعة ودعم الفلاحين، وتطوير التعليم، وتحسين مستوى الخدمات الصحية، ورفع كفاءة العمالة والنهوض بالمستوى المهني والفني وإصدار تشريع يحافظ على حقوق العمال، وتدعيم استقلال القضاء.

وباعتباره حزبًا ليبراليًّا، تؤكد وثائق حزب الوفد وبرامجه قضية الإصلاح السياسي، وتطرح رؤية شاملة تتمثل في كفالة الحريات السياسية ودعمها، ويقصد بها: إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وكفالة التوازن بين السلطات الثلاث (التنفيذية - التشريعية - القضائية) ، وحظر تسلط السلطة التنفيذية على بقية السلطات، وإطلاق حرية إنشاء مؤسسات المجتمع المدني وإدارتها، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية ونشاطها، وإطلاق حرية الرأي والتعبير، وكفالة تملُّك القطاع الخاص لوسائل الإعلام، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وإلغاء القوانين الاستثنائية كافة والمقيدة للحريات، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وتوطيد سيادة الشعب، وإحكام رقابته على شئون الحكم عن طريق صياغة دستور جديد للبلاد.

وفي مجال السياسة الخارجية، تتضمن مبادئ الحزب تأكيد تحقيق السلام الدائم والعادل، و توحيد الصف العربي، والاهتمام بالعلاقات العربية والإسلامية وتعميقها، وحل القضية الفلسطينية، وتحقيق التكامل المصري السوداني، وتنمية العلاقات المصرية الأفريقية، ودعم سياسة عدم الانحياز.

ويعتبر حزب الوفد الجديد، بصفة عامة، أكبر أحزاب المعارضة سواء من حيث قاعدته الجماهيرية أو تأثيره السياسي، فهو يُعد استمرارًا لحزب الوفد الذي قاد ثورة 1919، وتبرز هذه الصلة في عدد من المظاهر ، منها: أن أول رئيس للحزب كان فؤاد سراج الدين الذي كان آخر سكرتير عام لحزب الوفد حتى حل الأحزاب في عام 1953، ومنها تأكيد الحزب في برنامجه على الليبرالية السياسية والاقتصادية في كل أشكالها، ومنها العبارة التي تتصدر جريدة الحزب، وهي كلمة سعد زغلول زعيم ثورة 1919 «الحق فوق القوة، والأمة فوق الحكومة».

وخاض الحزب الانتخابات البرلمانية لعام 1984 في إطار تحالف مع «الإخوان المسلمين» ، وحصل التحالف على 57 مقعدًا كانت منها ستة مقاعد للإخوان، وقد أدى هذا التحالف إلى حدوث خلافات وتوترات في داخل حزب الوفد؛ نظرًا للهوة التي

تفصل بين الالتزام الليبرالي بمفهوم الدولة المدنية والتي تعتبر جزءًا أساسيًّا من فكر حزب الوفد، ومفاهيم تيار «الإخوان المسلمين». لذلك، لم يكن من الغريب أن ينفض هذا التحالف في انتخابات 1987 التي حصل فيها الحزب منفردًا على 35 مقعدًا. وقد قاطع الحزب انتخابات 1990 ثم خاض انتخابات 1995، وحصل على ستة مقاعد، على أساس برنامج انتخابي، احتلت فيه قضية الإصلاح السياسي مكان الصدارة. فدعا الحزب إلى تغيير نظام الحكم من نظام يغلب عليه الطابع الرئاسي إلى نظام حكم برلماني، وأن يكون منصب رئيس الدولة منصبًا شرفيًّا، دون أن يمارس أيًّا من المهام التنفيذية، وأن تكون للوزارة المسئولية الكاملة أمام مجلس الشعب.

وفي 9 أغسطس 2000، توفي فؤاد سراج الدين، والذي مثل استمرارًا لتقاليد الوفد السابقة على 1952، والتي يعتبر أحد أركانها مفهوم الزعامة التاريخية والهالة التي تحيط بزعيم الوفد، وما ارتبط بها من سلطة تكاد أن تكون بغير حدود. وبوفاة سراج الدين وتولى د. نعمان جمعة المنصب بالانتخاب، تصور كثيرون انتهاء فكرة الزعامة التاريخية، بل إن د. نعمان جمعة وصف انتخابه بأنه انتقال من الزعامة إلى الرئاسة. ولكن مجريات الأحداث أوضحت عكس ذلك، ففي الانتخابات الداخلية للحزب التي جرت عام 2000 ، قام رئيس الحزب الجديد بتأكيد سلطاته، من خلال دعم العناصر المؤيدة له، مستخدمًا لائحة الحزب التي تعطيه حق تعيين ثلث أعضاء الهيئة الوفدية العليا (20 عضوًا من أصل 60)[1].

ويواجه الحزب مشكلة «الهيمنة الأبوية» لزعامته؛ مما يعوق استيعاب الخلافات الداخلية بين أعضائه، وبحيث يكون حل الخلاف إما في الفصل أو الاستقالة. ومن أمثلة ذلك، استقالة د. أحمد أبو إسماعيل عضو مجلس الشعب في عام 1996، احتجاجًا على غياب الديمقراطية على مستوى قيادة الحزب، وتقلص الهيئة البرلمانية للحزب بعد

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2000–2001 ، **مرجع سابق**، ص ص 293–294.

انتخابات 2000 من ستة أعضاء إلى أربعة، والأزمة الخاصة بمنير فخري عبد النور نائب رئيس حزب الوفد، والذي انفجرت في عام 2005 بصدور قرار من رئيس الحزب د. نعمان جمعة بتعيينه في موقع حزبي آخر.

وقد أثار هذا القرار نقاشًا كبيرًا في أوساط الوفد بشأن دور المؤسسات في إدارة الحزب، وعلاقة رئيس الحزب بهذه المؤسسات، ودارت هذه الخلافات في مناخ اتسم بالرغبة في المراجعة على ضوء انتخابات الرئاسة، و أداء رئيس الحزب ومرشحه وشغله للمركز الثالث في نتائج الانتخابات، وتفوق د. أيمن نور مرشح حزب الغد عليه، وهو الحزب الذي لم يكن قد أكمل عامًا على إنشائه.

وانفجر الصراع في اجتماع الهيئة الوفدية العليا في يناير 2006، حيث وافقت الأغلبية على قرار بعزل رئيس الحزب عن منصبه، وتعيين أقدم نوابه محمود أباظة رئيسًا مؤقتًا لمدة 60 يومًا. وفي المقابل، أصدر د. جمعة قرارًا بعزل نوابه الثلاث، ودخل النزاع على رئاسة الحزب بين جبهتي د. نعمان جمعة ومحمود أباظة ساحات القضاء، الذي أصدر أحكامًا لم تنه تمامًا أزمة الحزب، كما شهد الحزب مجموعة استقالات، قدمها بعض أعضائه بمحافظات مهمة للحزب ، مثل الشرقية «بلبيس» وكفر الشيخ «الحامول»، بالإضافة إلى الجيزة، حيث عمد الموقعون على هذه الاستقالات إلى إرسالها إلى لجنة شؤون الأحزاب؛ لتقديمها للرئيس الشرعي للحزب. وهكذا، دخل حزب الوفد في لُجة الانشقاقات الداخلية لفترة.

مع ذلك ، تمكن الحزب تحت قيادة محمود أباظة من الحفاظ على تماسكه الداخلي والدفع بعملية الإصلاح الداخلي له، فقد شهد الحزب خلال عامي 2007 و 2008 استمرار عملية الإصلاح المؤسسي، التي بدأت مع تعديل النظام الداخلي للحزب في 2 مارس 2006، والتي تم بمقتضاها تحديد مدة رئاسة الحزب بأربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، مع عدد الإصلاحات الداخلية الأخرى. كما شهد الحزب عددًا من التوترات

الداخلية، التي رافقت الخلاف بين محمود أباظة وأنور الهواري رئيس تحرير جريدة الحزب (الوفد) في 2007 ، وانتهت الأزمة باستقالة الهواري. وبشكل عام اتسم أداء الحزب بمزيد من الحيوية، التي أضافتها إليه عمليات الإصلاح الداخلي، بعد فترة من الركود. وبعد صراع قانوني استمر لمدة ثلاث سنوات على رئاسة الحزب، صدرت حكم محكمة استئناف القاهرة في أغسطس 2008 بحسم النزاع وإعلان محمود أباظة رئيسًا شرعيًّا للحزب [1].

2- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي:

تأسس الحزب في 10 ابريل 1976 ، وقد ظهر في البداية كأحد المنابر الثلاثة في إطار الاتحاد الاشتراكي العربي ليعبر عن اتجاه اليسار، ثم تحول إلى حزب سياسي عام 1977، ورأسه منذ نشأته السيد خالد محيي الدين، أحد الضباط الأحرار، الذين قادوا ثورة 1952، وكان عضوًا بمجلس قيادة الثورة، حتى اعتزاله العمل السياسي فأصبح زعيمًا شرفيًّا للحزب وخلفه في رئاسة الحزب د. رفعت السعيد، ويصدر الحزب جريدة أسبوعية باسم «الأهالي».

ومن أهم مبادئ الحزب: الدعوة إلى الوقوف ضد الردة عن المكتسبات الاجتماعية للعمال والفقراء ومتوسطي الدخل والفلاحين، والدفاع عن القطاع العام والدور الاجتماعي للدولة، والعمل على تحقيق إرادة الشعب عبر انتخابات نزيهة. ومن مبادئه أيضا: إطلاق حرية تشكيل الأحزاب، وحماية الوحدة الوطنية، والعمل على تنمية الإنسان المصري جسمًا وعقلًا وروحاً، وبناء قاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا، وتحسين القوة التنافسية للاقتصاد المصري، وتحقيق التشغيل الكامل، وتحسين توزيع الدخل وحماية الفقراء ومحدودي الدخل، وطرح الحزب سياسات لتحديث الدولة، وتمكينها من قيادة

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2007– 2008، **مرجع سابق**، ص ص 395 – 396، **وجريدة المصري اليوم**، 28 أغسطس 2008.

التنمية في إطار تعدد أشكال الملكية وتوظيفها للسوق في إطار التخطيط الشامل، ودعم التعاون كأداة رئيسية للتنمية وتشجيع المشاركة الشعبية، والاهتمام بقضايا البيئة ومكافحة التلوث، والمطالبة بتنفيذ مخطط لحماية النيل من التلوث ، وترشيد استعمال المياه، وصيانة التربة من التلوث والتحول للطاقة النظيفة، وتوثيق التعاون العربي واستكمال تحرير الأرض العربية والسير قدمًا لتحقيق تنمية عربية متكاملة.

وتتضمن الأجندة السياسية للحزب: إعطاء أولوية قصوى لعلاقات مصر بالسودان ودول حوض نهر النيل في إطار التعاون العربي- الأفريقي، واستئناف مصر لدورها التاريخي في دعم التطور المستقل للوطن العربي، واستعادة التضامن العربي في مواجهة الأخطار والتحديات الخارجية وعلى رأسها العدوان الإسرائيلي، كما يطرح البرنامج العام للحزب سياسة خارجية لمصر، تستوعب الحقائق الدولية الجديدة وتتعامل معها بكفاءة.

وكما يشير اسمه، فإن الحزب هو بمثابة «تجمع» لعدد من التيارات السياسية، التي تنضوي تحت عباءة اليسار. وبصفة عامة.. فإن هذه التيارات تتضمن الماركسية، والاشتراكية وبعض العناصر الناصرية واليسارية. وترتب على ذلك أن شهد الحزب من نشأته تنافسًا بين التيارات المختلفة بداخله، وبالذات بين الناصريين والماركسيين. وقد أدى شعور الناصريين والقوميين بهيمنة الماركسيين على المراكز القيادية في الحزب إلى سلسلة من الاستقالات شهدها الحزب من عام 1983. وقد أدت نتائج انتخابات 1987 التي لم يحصل فيها الحزب على أية مقاعد، مثلما حدث في انتخابات 1984، إلى تصاعد الخلاف الذي أدى إلى إعادة الحزب لترتيب أوراقه. كما أدى قيام الحزب العربي الناصري في عام 1993 بأغلب من ينتمون لهذا التيار إلى الخروج من التجمع والانضمام إلى الحزب الجديد.

وفي هذا الصدد تأثر الحزب بالأحداث الجسام التي شهدها العالم بنشوب ثورات شرق أوروبا عام 1989 وانهيار الاتحاد السوفيتي، وما لحق ذلك من تأثيرات على فكرة الاشتراكية. لذلك، دأب الحزب على تأكيد أن سقوط هذه التجارب يرجع لأخطاء في

التطبيق وفي الآليات، وأن ذلك يتطلب المراجعة لعديد من جوانب الفكر الاشتراكي والماركسي، ولكن دون أن يصل إلى إنكار القيم والمبادئ التي انطلق منها هذا الفكر.

وقد دفعت الأحداث السياسية، التي شهدتها مصر منذ أوائل التسعينيات حزب التجمع إلى إعطاء أولوية للإجماع القومي ضد الإرهاب ومواجهة التطرف، وخاض الحزب انتخابات عام 1990، فكان حزب المعارضة الوحيد الذي خاض هذه الانتخابات وحصل على ستة مقاعد. ثم خاض انتخابات 1995، وحصل على خمسة مقاعد.

واحتلت المشكلات الاقتصادية حيزًا مهمًّا في البرنامج الانتخابي للحزب؛ فركز على الآثار السلبية الناتجة عن اتباع سياسة التحرر الاقتصادي، ودعا إلى اتباع إستراتيجية الاعتماد على النفس، والحد من القروض والمعونات الأجنبية، وطالب بزيادة الإنتاج المصري وحمايته من المنافسة؛ خاصة في مرحلة ما بعد اتفاقية الجات.

واقترح الحزب أهمية دعم التخطيط الشامل، وتطوير ونقل التكنولوجيا، وتوجيه القطاع الخاص للاستثمار في مجالي الزراعة والصناعة. واهتم حزب التجمع بقضية البطالة، والتي اعتبرها أيضًا من الآثار السلبية لسياسة التحرر الاقتصادي. واقترح لمواجهتها إصلاح القطاع العام للاستفادة من طاقاته المعطلة، مع صرف إعانة بطالة من صندوق خاص، تموله رسوم إضافية علي الأرباح التجارية والصناعية. كما اقترح تأسيس جمعيات تعاونية لمساعدة الشباب العاطل عن العمل.

وركز الحزب في برنامجه العام، والذي أصدره في عام 1999 تحت اسم «بناء مجتمع المشاركة الشعبية» على أهمية الاستقلال الوطني، وتحقيق التنمية المتواصلة أو المستدامة، والحرص على حقوق العمال والفلاحين، ونبذ العنف والإرهاب. وعبر الحزب في هذا البرنامج عن رؤيته، على ضوء التحولات التي شهدها العالم والتحديات التي تفرضها هذه التحولات، والتي تتمثل في التزاوج بين الديمقراطية وتدعيم المشاركة الشعبية وبناء

المجتمع الاشتراكي، وهو المجتمع الذي يقوم على «دعائم قوية من الكفاءة الاقتصادية والديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية»[1].

ولم يشارك الحزب في أي تحالف سياسي لخوض الانتخابات البرلمانية، وحرص دائمًا على استقلال مواقفه السياسية، وألا يخضعها لاعتبارات المكاسب الانتخابية. وعلى سبيل المثال، فإنه لم يساير أحزاب المعارضة الأخرى بشأن مقاطعة انتخابات مجلس الشعب لعام 1990، ومثل الحزب المعارضة الحزبية الوحيدة خلال الفترة من 1990-1995. وبالمنطق نفسه ، فإنه لم يساير الأحزاب الأخرى رغبتها الاستفادة من جماهيرية «الإخوان المسلمين» في انتخابات 2005. وتحفظ على مشاركة ممثليه في اجتماعات الجبهة الوطنية للتغيير والإصلاح، وهي تحالف بين أحزاب وقوى المعارضة، ما لم يتم الاتفاق على برنامج، يعكس التوجهات المشتركة للقوى المنضمة إلى الجبهة، مؤكدًا أن مفهوم الدولة المدنية التي تقوم على حقوق المواطنة ينبغي أن يكون المبدأ الأساسي في هذا البرنامج المشترك.

ويعتبر حزب التجمع أكثر الأحزاب المصرية التزامًا بتنفيذ لوائحه التنظيمية؛ إذ تجتمع تشكيلاته في الأغلب وفقًا للتوقيتات والإجراءات، التي نصت عليها لائحته ونظامه الأساسي. وانعكس ذلك في زيادة مساحة الديمقراطية الداخلية في الحزب[2].

وعقد الحزب مؤتمره العام الرابع خلال الفترة من 22-24 يوليو 1998، حيث أعيد انتخاب خالد محيي الدين رئيسًا للحزب بالتزكية، وأكد بيانه الختامي على أن التغيير كان، وما يزال، هدف الحزب، من خلال الأسلوب السلمي الديمقراطي من أجل تحقيق أهداف التنمية الوطنية. مشيرًا إلى أنه لا يوجد تعارض بين العمل من أجل الديمقراطية، والعمل لتحقيق التنمية لأن كليهما شرط ضروري للتقدم.

---

(1) بناء مجتمع المشاركة الشعبية-**البرنامج العام لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي** (القاهرة: كتاب الأهالي، رقم 64، أكتوبر 1999)، ص 198.

(2) انظر د. وحيد عبد المجيد، الأحزاب المصرية من الداخل 1907-1992، **مرجع سابق**.

وانعقد المؤتمر العام الخامس للحزب يومي 17 و 18 ديسمبر 2003، وتم فيه اختيار د. رفعت السعيد رئيسًا للحزب بالتزكية، بعد أن قرر خالد محيي الدين التخلي عن منصبه حرصًا منه على تنفيذ اللائحة الجديدة للحزب، والتي نصت في مادتها الثامنة على عدم جواز شغل المناصب القيادية لأكثر من مرتين متتاليتين، بعد رئاسة استمرت 26 سنة للحزب[1].

كما يعتبر حزب التجمع الحزب الوحيد، الذي عرف التداول الداخلي للسلطة، كما شهد الحزب مراجعات داخلية على أسس علمية، غمرتها الصراحة والشفافية، ونشير في هذا الصدد إلى المراجعات التي شهدها الحزب، بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 2005 لممارسة النقد الذاتي واستخلاص الدروس المستفادة.

وعلى سبيل المثال، خاض الحزب انتخابات مجلس الشعب لعام 2005، وحصل على مقعدين، وفشل زعيمه التاريخي خالد محيي الدين في الاحتفاظ بمقعده عن دائرة كفر شكر أمام مرشح الإخوان المسلمين. وأشارت إحدى الرؤى الحزبية حول هذا الفشل الانتخابي إلى خمسة عوامل، جميعها تشير إلى أخطاء ارتكبها الحزب نفسه، وهي: عدم استغلال الحزب لهامش التعددية المتاح في توعية الجماهير واجتذاب قطاعات منها لصفوفه ،وقصور الحركة العملية للتجمع عن الاستجابة لما طالبت به مؤتمراته العامة لتجديد أنشطة الحزب، وضعف صحافة الحزب وإصداراته الثقافية ومطبوعاته السياسية، واهتزاز الصورة الذهنية للتجمع لدى قطاع واسع من النخبة والجماهير، والحملة المستمرة من جانب رئيس الحزب وجريدته ضد التيار الإسلامي.

ولا شك في أن مثل تلك المراجعات والنقد الذاتي هو أمر غير مألوف داخل الأحزاب المصرية. ومع ذلك، ترصد بعض التقارير الصحفية تنامي الخلاف داخل الحزب في شكل جبهات مختلفة؛ وفي ضوء ذلك تصاعدت مطالب بعض التيارات من

(1) إيمان حسن، **حزب التجمع** (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005).

أجل إجراء إصلاحات سياسية داخله، وبرزت جبهة تهدف تغيير القيادة الحالية للحزب، واختيار قيادة جديدة تنهج نهجًا مختلفًا.

ومن جانب آخر، تجددت الخلافات داخل الحزب بسبب التحالف الاشتراكي الذي انخرطت فيه أحزاب وقوى اليسار منذ أغسطس 2006، الذي يضم ما يعرف باتحاد اليسار (حزب الشعب الاشتراكي والحزب الشيوعي واليساريين المستقلين والاشتراكيين الثوريين)، حيث رفض د. رفعت السعيد رئيس الحزب ونائبه د. سمير فياض المشاركة في هذا الاتحاد؛ بدعوى أنه سيؤثر بالسلب على النشاط السياسي للتجمع كحزب يساري، وخشية من أن يؤدي إلى تفريغه من كوادره، في حين لاقى الانضمام لهذا التحالف تأييد عدد كبير من قيادات الحزب من بينهم عبد الغفار شكر وحسين عبد الرازق، وقد رأى أنصار هذا الفريق أن الاتحاد، ليس من شأنه أن يتجاوز الأحزاب اليسارية، وإنما يعمل على التنسيق فيما بينها، ومن ثم رأوا أن تأسيس الاتحاد من شأنه أن يبث الروح في اليسار المصري، وقد نجح الاتجاه الثاني في الإقناع بوجهة نظره ،حيث وافق المكتب السياسي ، الذي اجتمع برئاسة د. رفعت السعيد بالإجماع على مشاركة الحزب في هذا التحالف[1].

وقد عقد المؤتمر العام السادس لحزب التجمع في 5 – 6 مارس 2008 بمشاركة 605 أعضاء من أعضاء الجمعية لهم حق التصويت، وجرت عملية انتخاب لرئيس الحزب ولعدد من المقاعد الشاغرة في اللجنة المركزية، وقد تمت عملية الترشيح والانتخابات بقدر عالٍ من الشفافية والنزاهة، ولم تتعرض عملية الاقتراع لأية طعون أو انتقادات من قبل المرشحين أو الجمعية العمومية، وتم إعادة انتخاب د. رفعت السعيد رئيسًا للحزب وتغيير الأمين العام، فانتخب سيد عبد العال بدلًا من حسين عبد الرازق[2].

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2006– 2007،**مرجع سابق**، ص 405.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 2007– 2008، **مرجع سابق**، ص ص 396– 398، وجريدة **الأهالي**، 12مارس 2008.

3- الحزب العربي الديمقراطي الناصري:

تأسس هذا الحزب في 19 ابريل 1992 بصدور حكم المحكمة الإدارية العليا بإلغاء القرار الصادر عن لجنة شئون الأحزاب بالاعتراض على تأسيس الحزب، ويرأس الحزب ضياء الدين داود، ويصدر جريدة أسبوعية باسم «العربي» .

وجاء هذا التأسيس ثمرة محاولات متعددة، كان أولها الطلب الذي تقدم به كمال أحمد في عام 1983 إلى لجنة شئون الأحزاب لتأسيس الحزب الناصري باسم «تحالف قوى الشعب العامل»، وهو ما رفضته اللجنة، وكانت هناك محاولة أخرى تزعمها فريد عبد الكريم لتأسيس «الحزب الاشتراكي العربي الناصري» ، إلا أنها باءت أيضًا بالفشل.

وتتمثل أهم المبادئ العامة للحزب، في: تأكيد حقوق الإنسان، وحماية المكاسب التي حققتها ثورة يوليو، والاتجاه نحو التقدم والتنمية الشاملة، وإقامة اقتصاد وطني مستقل، وصياغة ميثاق شرف، تتعهد بموجبه المؤسسات والقوى السياسية الرسمية والشعبية كافة بالامتناع كلية عن استخدام العنف ونبذ الإرهاب، والمشاركة الجماهيرية، والتخطيط الشامل وتشجيع القطاع العام والخاص والتعاوني في إطار خطة الدولة، وتطوير التعليم والعناية باللغة الوطنية، وتوفير العلاج المجاني لعامة الشعب، وإشراك النساء في الأنشطة كافة ، وتخصيص نسب متزايدة من الدخل القومي لأغراض البحث العلمي، وربطه بالتعليم والتنمية. كما يدعو الحزب إلى تعديل الدستور، فيما يخص طريقة انتخاب رئيس الجمهورية ومدة ولايته وسلطاته.

وبشأن السياسة العربية والخارجية، يدعو الحزب إلى : تحقيق الأمن القومي المصري والعربي، ومقاومة التبعية والسيطرة الأجنبية، والعمل من أجل السلام والتعاون الدولي، وأن القضية الفلسطينية هي قضية كل العرب ، وأن استرداد الأرض العربية المحتلة هي القضية الكبرى، واستيعاب الخلافات العربية والسعي لتحقيق الوحدة بين أقطار العالم العربي، ودعم سياسة عدم الانحياز والوحدة الإفريقية.

وواجه الحزب من بدايته مشكلة «التجانس التنظيمي» والخلاف بين مجموعات، انتسبت جميعها إلى تيار الفكر الناصري، ولكنها طورت ممارسات وتقاليد فكرية وتنظيمية مختلفة بسبب اختلاف البيئة التي نشأت فيها، كما واجه مشكلة العلاقة بين الأجيال، وهي المشكلة التي انفجرت في عام 1996 مع حمدين صباحي ومجموعته، والتي انتهت بانشقاقه عن الحزب، وسعيه لتأسيس حزب جديد باسم «الكرامة».

خاض الحزب انتخابات 1995، وحصل على مقعد واحد في مجلس الشعب، وركز برنامجه على أربعة محاور هي: المحور الأول، مركزية دور الدولة في مجال الاستثمارات الاستراتيجية والتنشئة السياسية والعدالة الاجتماعية، والمحور الثاني، ويتمثل في سيطرة الشعب على الثروة والسلطة. ويتمثل المحور الثالث ، في تصحيح المسار الاقتصادي عبر المشاركة الشعبية والتخطيط الشامل وتصفية النفوذ الأجنبي والاهتمام بالصناعات المحلية وتطوير الزراعة وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي. ويركز المحور الرابع على الاهتمام بالتنمية البشرية عن طريق التنشئة الدينية والوطنية والقومية والإنسانية عامة.

وفاز الحزب في انتخابات 2000 بثلاثة مقاعد في مجلس الشعب، ولكن سرعان ما انقسمت هيئته البرلمانية على نفسها بحيث لم يبق بها في عام 2002 سوى نائب واحد؛ الأمر الذي أدى إلى حلها حيث تشترط لائحة مجلس الشعب وجود عضوين بها على الأقل. وبالنسبة لهذا النائب، فقد استقال بدوره في عام 2005، وخاض الانتخابات التي تمت في العام نفسه بصفة مستقل، وانضم بعد ذلك إلى الحزب الوطني. ولم ينجح أحد من مرشحي الحزب الآخرين في هذه الانتخابات بما في ذلك رئيسه.

وإزاء ذلك، اجتاحت الحزب حالة من التمرد والاستياء الشديدين، وتعالت دعاوى الإصلاح من داخله، وكثر الانتقاد لأسلوب إدارته؛ خاصة فيما يتعلق بغياب آليات ديمقراطية داخلية، فضلًا عن انعدام الشفافية في الأمور المالية للحزب. وتقدم عدد من قيادات الحزب باقتراحات لإدخال تعديلات على اللوائح الداخلية للحزب، وانقسم الحزب إلى جبهتين متصارعتين: الأولى مع استمرار الوقع القائم والقيادة القائمة، والثانية تضم عددًا من القيادات المطالبة بالإصلاح.

وقد انعكست هذه الخلافات على المؤتمر العام للحزب في 2007، الذي لم تكتمل أعماله حيث نشب الخلاف بين الفريقين، اللذين أكد أحدهما أن المؤتمر العام انتهى بتجديد الثقة في رئيس الحزب ضياء الدين داوود، بينما أكد الآخر (كتلة الإصلاح والتغيير) أن قرارات المؤتمر العام جاءت في صالحها، وأن غالبية أعضاء المؤتمر قد اختاروا سامح عاشور، نائبًا أول لرئيس الحزب، وأن تسويف الطرف الآخر وعدم اعترافه بذلك هو سبب الأزمة. وهكذا، تبلور الخلاف بين الجبهتين حول استحداث منصب النائب الأول لرئيس الحزب من عدمه، وبعد وساطة بين الطرفين اتفق الفرقاء على اللجوء لأعضاء المؤتمر العام، وانتهت عملية التصويت بانتصار وجهة النظر المؤيدة لاستحداث منصب النائب الأول لرئيس الحزب[1].

4- حزب الغد:

تأسس حزب الغد في عام 2004، بقرار من لجنة شئون الأحزاب السياسية، وترأسه د. أيمن نور المحامي عضو مجلس الشعب وقتذاك، والذي كان عضوًا بحزب الوفد ثم اختلف مع قيادته، وسعى لإنشاء حزب جديد.

ينطلق الحزب من مبادئ الديمقراطية الليبرالية، ويدعو إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل. وتتضمن مبادئ الحزب: التشبث بالثوابت الوطنية الراسخة التي تم الإجماع الوطني عليها ، ألا وهي : الدين الإسلامي الذي يحفظ توازن الشخصية الوطنية، ونظام الجمهورية البرلمانية الدستورية، وتوفير الضمانات المدنية للمجتمع والوحدة الوطنية، ودعم مؤسسات الدولة المدنية في إطار من الحداثة. ويؤمن الحزب بالليبرالية الاقتصادية القائمة على حرية الملكية، والمبادرة الحرة، والتنافس المشروع لكونها أكثر النظم الاقتصادية قدرة على تنمية المواهب وروح الابتكار والإبداع، مع ضرورة وضع الضوابط الكفيلة بحماية البيئة.

(1) انظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2006– 2007، **مرجع سابق**، ص ص 407 – 409.

ويدعو الحزب إلى اعتماد الواقعية السياسية المرتكزة على التحليل العلمي لإمكانيات مصر واحتياجاتها؛ لكي تتسم الحلول بقابلية التنفيذ، بعيدًا عن الوعود البراقة والتصريحات الوردية بهدف زيادة الإنتاج، من خلال رفع مستوى الاستثمارات، وتحديث الجهاز الإنتاجي وهيكلته؛ حتى تستطيع الدولة مواجهة المعطيات الجديدة التي فرضتها عولمة الأسواق وحرية التجارة والتطور التقني السريع، والتغلب على مشكلة البطالة، من خلال سياسة تعطي الأولوية لتحسين استخدام الطاقات الإنتاجية الموجودة وربط الحوافز والإعفاءات الضريبية بحجم العمالة التي توفرها المشروعات، والاهتمام ببرامج تحقق النفع العام، وتهدف تشجيع الاستثمار الخاص، والشراكة مع الدول الأخرى من أجل توسيع قاعدة التشغيل.

وتشتمل الأجندة السياسية للحزب على: الحق في اختيار الشعب لحكامه، وإلغاء حالة الطوارئ، وحرية تكوين الأحزاب السياسية، وإلغاء القيود على حرية الرأي والفكر والإبداع ، وهو ما يتضمن حرية إصدار الصحف والقنوات التلفزيونية والإذاعية، وحرية المشاركة السياسية، وإطلاق حرية التجمع والتظاهر السلمي، وضرورة مواجهة الفساد ومحاسبة المسئولين عنه، ومكافحة التعذيب وتأصيل مفاهيم حقوق الإنسان دستوريًّا وقانونيًّا. ويؤمن الحزب بأن إصلاح الشأن الداخلي المصري يعد خطوة أساسية لحماية المصالح القومية واستعادة الحقوق العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، والعمل على تحقيق الوحدة مع السودان، وتفعيل التعاون الاقتصادي مع دول المغرب العربي، وتطوير الجامعة العربية، وتفعيل السوق العربية المشتركة، إضافة إلى نزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط.

وهكذا، تتفق أفكار حزب الغد مع حزب الوفد من حيث الالتزام بالتوجهات الليبرالية، سواء في مجالها السياسي أو الاقتصادي.. فعلى غرار حزب الوفد، دعا الحزب إلى صياغة دستور جديد للبلاد، يقيم نظام الحكم على أساس الجمهورية البرلمانية، كما يدعو إلى تعزيز الحقوق والحريات العامة، واللامركزية والحكم المحلي.. ومن الناحية

الاقتصادية، يدعو إلى مزيد من تشجيع القطاع الخاص، وتفعيل اقتصاد السوق، وإزالة المعوقات التي تحول دون زيادة الاستثمار الأجنبي. لكن ما تميز به الحزب حقًّا هو في أساليب العمل والحركة، وفي مناخ الإثارة الذي أوجده رئيس الحزب، وفي طرح القضايا بشكل تصادمي وحاد، مما أدى إلى جذب اهتمام الرأي العام به، وإلى شغل د. نور المركز الثاني في انتخابات الرئاسة.

وبقدر سرعة صعود هذا الحزب ورئيسه، فقد كان أيضًا سرعة توالي الأزمات التي واجهها انتهاءً بتوجيه الاتهام إلى رئيسه بتزوير عدد من التوكيلات، التي قدمها خلال إجراءات تأسيس الحزب. وفي ديسمبر 2005، صدر حكم محكمة الجنايات بثبوت التهمة الموجهة إليه، والحكم عليه بخمس سنوات. وتم انتخاب السفير/ ناجي الغطريفي الذي كان سفيرًا لمصر في سويسرا حتى أغسطس 2004، وشغل قبلها منصب المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية، رئيسًا للحزب. ورافق ذلك انشقاق عدد من قيادات الحزب، أبرزهم موسى مصطفى موسى نائب رئيس الحزب، وإعلانه التقدم بإنشاء حزب آخر باسم حزب الغد الجديد.

ودخل حزب الغد في دورة من الخلافات الداخلية، أدت به إلى الانقسام إلى جبهتين: الأولى باسم «الغد» وتلتف حول مؤسس الحزب أيمن نور ثم رئيسه الحالي إيهاب الخولي، والثانية باسم «شرفاء الغد» تلتف حول موسى مصطفى موسى ومرسي الشيخ. وخلال فترة سجن رئيس الحزب، اشتعلت الانقسامات داخل الحزب، وانشغل أطراف الصراع بإصدار البيانات، وتقدم كل منهما إلى لجنة الأحزاب بطلب الاعتراف به كممثل شرعي للحزب. وقد أدت هذه التطورات إلى تجميد نشاط الحزب في الواقع. وكما يرصد التقرير الاستراتيجي العربي، فإن حزب الغد فقد غالبية مميزاته دفعة واحدة، في حين احتفظ بمشكلاته بشكل ملفت[1]. وفي يوليو 2007، وافقت لجنة شئون

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2006– 2007، **مرجع سابق**، ص ص 406 – 407.

الأحزاب على حكم المحكمة، الخاص بصرف الدعم المقرر للحزب والتعامل مع موسى مصطفى موسى باعتباره رئيسًا للحزب.

وفي أبريل 2009، صدر قرار جمهوري بالعفو عن د. أيمن نور لأسباب صحية. ومنذ خروجه، قام بزيارة عدد من المحافظات، وسعى إلى استعادة وضعه السابق، ولكن ذلك لا يبدو أن ذلك حقق كثيرًا على أرض الواقع، فلم يتمكن من رأب الصدع الذي حدث في الحزب، ودعم من ذلك عدم قدرته من الناحية القانونية على ممارسة حقوقه السياسية ؛ نتيجة للحكم القضائي الذي صدر ضده.

5- حزب الأحرار:

تأسس الحزب في 1976 برئاسة مصطفى كامل مراد. وقد نشأ هذا الحزب كأحد المنابر الثلاثة التي تكونت داخل الاتحاد الاشتراكي العربي، والتي تحولت في عام 1977 إلى حزب سياسي. ويصدر الحزب جريدة يومية باسم «الأحرار» إلى جانب عدد من الجرائد الأخرى، مثل: الحقيقة، والنور، والعروبة (أسبوعية).

ويتضمن برنامج الحزب: أن يكون شغل منصب رئيس الجمهورية ونائبه بالانتخاب، وتطوير القطاع الخاص وحرية رأس المال، وتأكيد حقوق العمال والفلاحين، ووجود صحافة حرة، واستقلال القضاء، وتطوير التعليم. وتشمل مبادئ الحزب: ضمان الحريات السياسية، وتأكيد حرية الرأي والفكر والعقيدة وحق الاجتماع، والإعلاء من قيمة العامل المصري، بتطوير النقابات العمالية والمهنية، والاهتمام بالتعليم وصياغة سياسة تعليمية جديدة في جميع المراحل.

وتشمل أجندته السياسية: اعتماد آلية الانتخاب بوصفها أساس مشاركة المواطنين في السياسة ؛ ولذلك يطالب الحزب بإلغاء جداول الانتخابات الحالية، وأن تُعاد صياغته على أساس بيانات البطاقة الشخصية أو العائلية والرقم القومي، ويعتبر الحزب أن الحرية التي يسعى لتحقيقها هي استكمال لما بدأته ثورة 15 مايو 1971 ، التي قادها الرئيس

السادات وهدفت إلى تصحيح مسار ثورة 1952، وينادى الحزب بحرية الفكر والحوار الديمقراطي. وفيما يخص رئيس الجمهورية ونائبه، أكد الحزب رفض أسلوب الاستفتاء والتعيين، مطالبًا بأن يتم اختيارهما بالانتخاب مع تعديل الدستور للنص على ذلك (وهو ما تحقق بالنسبة لمنصب الرئيس في عام 2005)، ويطالب الحزب بإقامة مقر دائم لرئاسة الجمهورية. ويدعو الحزب إلى فتح باب الحوار الشعبي والرسمي مع الدول العربية، بالإضافة إلى دعم العلاقات مع الدول الإفريقية.

خاض الحزب انتخابات عام 1984، ولكنه لم يفز بأية مقاعد؛ لأنه لم يحصل علي نسبة 8٪ من الأصوات التي مثلت الحد الأدنى للوصول لمقاعد البرلمان، وفقًا لقانون الانتخابات بالقائمة، والذي أجريت هذه الانتخابات وفقًا له. ومع تحالف الحزب مع جماعة الإخوان المسلمين وحزب العمل لخوض انتخابات 1987، تصاعد الخلاف داخله؛ ذلك لأن هذا التحالف ترافق مع مجموعة من التغيرات المثيرة للانتباه، فغير الحزب اسمه في عام 1986 من «حزب الأحرار الاشتراكيين» إلى «حزب الأحرار» فقط. وقرر تضمين برنامجه النص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع والقانون، وأعلن سحب اعترافه باتفاق كامب ديفيد. وكانت هذه التغييرات مؤشرًا على ازدياد نفوذ التيار الإسلامي داخل الحزب؛ الأمر الذي أدى إلى صراع شديد داخله، وإلى مجموعة من الانشقاقات والاستقالات، واستمر ذلك حتى أعلن الحزب انسحابه من التحالف في عام 1992.

ويتضح مما سبق، أنه من الصعب تحديد اتجاه سياسي واضح ومستقر لهذا الحزب، فقد بدأ في سنواته الأولى بتأكيد أهمية الإصلاح التدريجي في السياسة والاقتصاد، ثم تبني طابعًا إسلاميًّا معتدلًا، ثم في فترة تالية تبنت جريدته خطًّا ثوريًّا متشددًا؛ الأمر الذي أدى إلى مواجهة بين رئيس الحزب ورئيس تحرير الجريدة في عام 1996، انتهت بتغيير شخص رئيس التحرير.

وقد حصل الحزب في انتخابات 1987على ثلاثة مقاعد، ولم يخض انتخابات 1990. وحصل في انتخابات 1995 على مقعد واحد ببرنامج انتخابي احتلت فيه قضية الإصلاح السياسي الأولوية، مثله في ذلك مثل حزب الوفد. إلا أن برنامج حزب الأحرار لم يدع

– كما دعا الوفد – إلى تحويل منصب رئيس الدولة إلى منصب شرفي، وإنما اكتفى بالمطالبة بإلغاء المادة (74) من الدستور، والتي تعطي لرئيس الدولة صلاحيات استثنائية في حالة الخطر.

وبوفاة مصطفى كامل مراد، مؤسس الحزب ورئيسه منذ نشأته في عام 1998، شهد الحزب صراعًا محمومًا حول شخص رئيس الحزب ، انتهى بإصدار لجنة الأحزاب قرارًا بتجميد نشاطه.

6- حزب العمل الاشتراكي[1]:

تأسس الحزب في 11 ديسمبر 1978 كامتداد لحركة مصر الفتاة التي تأسست عام 1933 على يد أحمد حسين، وتحولت إلى الحزب الوطني الإسلامي عام 1939 ،ثم إلى الحزب الاشتراكي عام 1949 ، وتم حلها مع بقية الأحزاب السياسية عام 1953. ونشأ الحزب برئاسة إبراهيم شكري ، أحد السياسيين المخضرمين في الحياة السياسية المصرية، فقد كان نائبًا لرئيس مصر الفتاة ثم الحزب الاشتراكي، وعضو مجلس النواب قبل 1952، ثم عين محافظًا ووزيرًا بعد الثورة).

وأعطت الطريقة التي نشأ بها الحزب الانطباع بأنه سوف يمثل «المعارضة الموالية للنظام»؛ حيث قام الرئيس السادات وعدد من نواب الحزب الوطني بالتوقيع على وثيقة تأسيسه ؛ للوفاء بأحد شروط تأسيس حزب جديد، وهو أن تضم قائمة المؤسسين عدد 20 نائبا في مجلس الشعب. إلا أن هذا الانطباع الأولي تغير تدريجيًّا، ومارس حزب العمل مختلف أشكال المعارضة البرلمانية.

وقد أعلن الحزب التوجه الإسلامي في عام 1986 ، وتكرس هذا التوجه في مؤتمر الحزب الخامس عام 1989 الذي عقد تحت شعار (إصلاح شامل من منظور إسلامي)،

(1) د. عمرو الشوبكي ، **حزب العمل** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005).

والذي تقرر فيه اختيار عادل حسين كأمين عام للحزب، إضافة إلى موقعه كرئيس تحرير للجريدة ، التي يصدرها الحزب وهي جريدة «الشعب».

وحسب برنامجه، فإن حزب العمل عضويته مفتوحة للمسلمين والأقباط ، وهو حزب ذو توجه إسلامي جهادي ، ويركز على البعد العربي ، حيث لا يرى تعارضًا بين العروبة والإسلام ، بل يرى الدائرتين متكاملتين؛ باعتبار أن الإسلام هو المرجعية الحاكمة في توجهاته وبرامجه. ويعلي الحزب من شأن قضية الاستقلال الوطني والقومي، ويرفض التبعية للقوى الخارجية، ويؤمن بتحرير الأراضي العربية والإسلامية كافة وعلى رأسها فلسطين والعراق وأفغانستان من مختلف أشكال الهيمنة والاحتلال، كما يؤمن بضرورة تحقيق الوحدة العربية على طريق الوحدة الإسلامية الشاملة ، وبالشورى نهجًا للحكم يكرس حرية الرأي والتعبير ، وبالعدالة الاجتماعية التي تكفل الحياة الكريمة أبناء الأمة كافة ، وبالتنمية الاقتصادية المستقلة[1].

خاض الحزب انتخابات 1984 ، ولكنه لم يحصل على أي مقعد في البرلمان ؛ لأنه لم يفز بنسبة الـ 8٪ من أصوات الناخبين. وفي عام 1987، عقد حزب العمل ائتلافًا مع كل من الأخوان المسلمين وحزب الأحرار الاشتراكيين باسم التحالف الإسلامي؛ لخوض انتخابات عام 1987، وحصل التحالف على 59 مقعدًا كان منها 32 لحزب العمل. وفي العام نفسه أعلن الحزب تبنيه لأفكار التيار الإسلامي بشكل كامل، رافعًا شعاره «الإسلام هو الحل» وأصبحت جريدته (الشعب) منبرًا رئيسيًّا لهذا التيار.

وشارك نواب «التحالف الإسلامي» لأول مرة في مجلس الشعب، ولعبوا دورًا مهمًّا في استخدام مختلف أدوات الرقابة البرلمانية. وركز نواب التحالف على القضايا المتعلقة بالتربية والتعليم، ويُعد ذلك انعكاسًا لمكانة التربية في منهج حركة الأخوان. وحرص نواب «التحالف» على انتقاد كل المظاهر، التي يعتبرونها خارجة على تعاليم الإسلام في النظام التعليمي. كما سعوا إلى زيادة نسبة البرامج الدينية في أدوات الإعلام، والإكثار من

(1) موقع حزب العمل http://www.el-3amal.com/news/page.php?t=2&i= 1

برامج الحوار الديني لتوعية الشباب. وقد وضح هذا التأثير في تقرير اللجنة الخاصة ، التي تشكلت برئاسة المستشار أحمد موسى وكيل مجلس الشعب لمناقشة بيان رئيس الوزراء في يناير 1990 ؛ حيث رأت أنه قد آن الأوان لكي يبدأ المسئولون في أجهزة الإعلام في وضع خطة لمواجهة مشكلات الفراغ الديني، والابتعاد عن إذاعة كل ما يتعارض مع القيم الدينية والمبادئ الاجتماعية.

وقد أدى تصاعد التوجه الإسلامي لحزب العمل من عام 1984، والذي تبلور بالتحالف مع الإخوان المسلمين وحزب الأحرار في عام 1987، إلى حدوث توتر داخل الحزب وصل إلى ذروته مع انعقاد المؤتمر العام الخامس للحزب في عام 1988، والذي ترتب عليه انشقاق التيار الاشتراكي، الذي رفض هيمنة التوجه الإسلامي على الحزب، واعتبر ذلك خروجًا به عن الأسس والمبادئ التي قام عليها.

وقاطع حزب العمل انتخابات عام 1990، ثم شارك في انتخابات عام 1995، ولم يفز أيًا من مرشحيه فيها، غير أن أحد المرشحين المستقلين الذين فازوا في تلك الانتخابات، أعلن انضمامه للحزب، وهكذا أصبح لحزب العمل مقعد واحد في مجلس الشعب.

وقد انعكس التوجه الإسلامي لحزب العمل على برنامجه الانتخابي لعام 1995. فعلى حين جاءت قضية الاقتصاد في مقدمة برنامج الحزب الوطني، واحتلت قضية الإصلاح السياسي الأولوية لدى حزبي الوفد والأحرار، كانت أولى القضايا التي تناولها حزب العمل في برنامجه هي قضية التنشئة؛ باعتبار أن الأسرة هي نواة المجتمع، ومن ثم أعطى الحزب الأولوية للتنشئة الدينية الإسلامية داخل الأسرة، وبرز اهتمام الحزب بالإعلام والتعليم كأدوات مهمة للتنشئة السليمة، وتأكيد الهوية الإسلامية.

أما فيما يتعلق بالحياة الاقتصادية، ووفقًا للبرنامج الانتخابي، فإن النظام الاقتصادي الذي يدعو إليه حزب العمل هو نظام إسلامي مختلط، فهو إسلامي لأنه يتقيد بضوابط الشرع ، ومنها : عدم التعامل الربوي، وتشجيع المنافسة الاقتصادية دون شطط في الربح أو تهافت على السلع المستوردة. كما أنه نظام مختلط لأنه يعتمد على القطاعين العام

والخاص معًا ويحدد لكل مجاله. ويرى الحزب أن دور الدولة لا ينبغي أن يتوقف عند مفهوم الدولة الحارسة، بل على الدولة أن تتدخل لحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية ومنع الاحتكار وحماية المستضعفين، وتوزيع الاستثمارات توزيعًا عادلًا بين فروع الاقتصاد وأقاليم الدولة.

وفي السياسة الخارجية ، يقترح الحزب البدء بوحدة مصر مع السودان وليبيا كنواة لوحدة دينية جامعة. ويدعو للجهاد لتحرير فلسطين، ويرفض فكرة السوق الشرق أوسطية، ويشجع تطوير العلاقات مع الدول النامية.

وقد واجه الحزب خلال حقبة التسعينيات ثلاث إشكاليات:

أولاها، الاختلافات الداخلية في الحزب بين الرعيل الأول، الذي أنشأ حزب العمل الاشتراكي عام 1978، والذي يعود جزء كبير منه إلى حزب مصر الفتاة الذي أشرنا إليه في الفصل الثاني، وبين العناصر الأقرب تفكيرًا إلى الإخوان المسلمين.

وثانيتها، موقف الحزب تجاه «الأخوان المسلمين» بحكم العلاقات الفكرية والتنظيمية بين الطرفين، فقد حرص الحزب على العلاقة مع «الإخوان المسلمين» ؛ بسبب ما وفرته إياه من أرضية سياسية ودعم انتخابي في المحافظات. ومن ناحية أخرى، فإن «الإخوان المسلمين» حرصوا على هذه العلاقة؛ لأنها وفرت لهم إطارًا شرعيًّا للحركة وممارسة العمل السياسي. واتسمت هذه العلاقة بالحذر والحرص من جانب الطرفين؛ فقد كان كل منهما يتخوف من احتواء الآخر له. .

وثالثتها، موقف حزب العمل تجاه استخدام العنف في النشاط السياسي والتنظيمات التي تستخدم العنف باسم الإسلام، وكذلك موقفه تجاه بعض النظم والحكومات التي تتبنى أفكار التيار الإسلامي المتشدد، والتي شاركت في تنظيم عمليات إرهابية مثل السودان وقتذاك. وبدا هذا التأرجح في مواقف الحزب بين إدانة استخدام العنف من ناحية، واستمرار علاقات التواصل الأيديولوجي التي تربطه بتلك الحركات والدول.

وارتبط بذلك اتباع الحزب لسياسات وتبنيه لمواقف تؤدي إلى الإثارة السياسية. فدخلت صحيفة الحزب في معارك مع وزراء التعليم والثقافة والزراعة تضمنت اتهامهم بمحاربة الدين ونشر الأفكار التي تزدريه، والاتهام بتبديد المال العام. كما شنت الصحيفة في عام 2000 حملة على رواية لمؤلف سوري بعنوان «وليمة أعشاب البحر» ، والتي أصدرت وزارة الثقافة طبعتها الأولى في القاهرة من 20 سنة خلت.

وكان من شأن كل ما تقدم أن تؤدي هذه التناقضات إلى انفجار الحزب من الداخل، وإلى التنازع حول قيادة الحزب، وإدعاء كل فريق بأنه يمثل الأغلبية الشرعية، فقام حمدي أحمد أحد قادة الحزب بعقد مؤتمر في أبريل 2000 ، تم فيه سحب الثقة من إبراهيم شكري. كما قام كل من أحمد إدريس وأشرف عبد الله وأحمد شكري بعمل مؤتمرات مماثلة زعم فيها كل منهم أنه الرئيس الشرعي للحزب ، وتقدم كل فريق إلى لجنة الأحزاب يطلب منها الاعتراف به، ونتيجة لذلك، قررت لجنة الأحزاب في أبريل 2000 عدم الاعتراف بأي من المتنازعين على رئاسة الحزب، وتجميد نشاطه، ووقف إصدار جريدته. وفي عام 2002 صدر حكم بإلغاء قرار اللجنة بتجميد الحزب ووقف الجريدة. وحتى الآن استمر الموضوع مجالًا لدفوع قضائية ودعاوى استشكال لمنع التنفيذ.

وكان الحزب يصدر صحيفة «الشعب» الورقية ، التي تحولت إلى مطبوعة إلكترونية بعد تجميد أعمال الحزب.

7- حزب الجبهة الديمقراطية:

تأسس هذا الحزب في 24 مايو 2007 بقرار من لجنة شئون الأحزاب على يد عدد من الشخصيات العامة، منهم: د. يحيى الجمل الوزير الأسبق وأستاذ القانون العام بجامعة القاهرة، ود. أسامة الغزالي حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية، ود. علي السلمي الوزير الأسبق والأستاذ بكلية التجارة بجامعة القاهرة .

تتضمن رؤية الحزب: أن تكون مصر في القرن الواحد والعشرين وطنًا قدوة ونموذجًا للرخاء، والحرية والأمان لكل أبنائها بلا استثناء، وأن تستعيد مصر – بموقعها

الفريد وعمقها التاريخي- مكانتها في المنطقة والعالم كمركز إشعاع للثقافة والحضارة والاعتدال، وإن وفاء مصر بحاجات أبنائها، وبرسالتها للعالم، مرهون بقوة مصر السياسية والاقتصادية والعسكرية.

ومن مبادئ الحزب: التحول السريع والجذري والشامل نحو نظام ديمقراطي حقيقي، من خلال: وضع دستور جديد لمصر على أسس ومبادئ ديمقراطية ليبرالية، وإلغاء قانون الطوارئ، و إلغاء القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات كافة ، وإلغاء أنواع المحاكم الاستثنائية كافة ، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب، وإلغاء القيود كافة على حرية تكوين ونشاط منظمات المجتمع المدني، وتحرير الصحافة القومية، وتحرير الإعلام المرئي والمسموع من السيطرة الحكومية والأمنية، وإلغاء جهاز مباحث أمن الدولة، والتحول الجاد نحو اللامركزية في إدارة الدولة، والمواجهة الحاسمة لصور الفساد كافة، وإعادة النظر في السياسة الاقتصادية الراهنة بعناصرها كافة، والقضاء الفوري على الأمّيّة، والإصلاح التعليمي، والتنمية الثقافية للإنسان المصري، والقضاء على صور التمييز كافة على أساس ديني، ومنع التفرقة بين المواطنين على أية أسس اجتماعية أو ثقافية، وتوفير حد أدنى كريم من الرعاية الصحية لكل مصري، والنهوض بالرياضة والتربية البدنية، وتوفير المسكن الكريم للمواطن المصري، والضمان الاجتماعي للفقراء، والنهوض بالمرأة، وتحسين البيئة، وبناء نموذج لحزب ديمقراطي، تعزيز الحريات المتعلقة بشخص المواطن، والتي تتضمن :الحريات المعنوية أوالفكرية، والحريات السياسية ، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التزام الدولة بتقديم خدمات أساسية لكافة المواطنين ، وكذلك عدالة السلطة القضائية .

ويلاحظ على هذه المبادئ الطابع الليبرالي لها ، كما يلاحظ عمومية الأهداف وعدم ارتباطها بالموارد المتاحة أو قابليتها للتنفيذ مثل الالتزام «بالقضاء الفوري على الأمية» أو الحديث عن «إلغاء جهاز مباحث أمن الدولة» ، وهو أمر يثير الاستغراب حيث إن دول العالم كافة – بما فيها أعرقها ديمقراطية – لديها أجهزة للحفاظ على الأمن الداخلي

مما يجعل مثل هذه الدعوة غير مفهومة. وتدخل في الإطار نفسه الدعوة إلى إلغاء قانون الطوارئ ، وكان الأدق هو الدعوة إلى إنهاء العمل بحالة الطوارئ، ففي جميع دول العالم توجد قوانين للطوارئ ؛ لاستخدامها في حالات الحرب أو الكوارث الطبيعية أو إزاء الأعمال الإرهابية.

وكان من المثير أنه لم يمض على تأسيس الحزب سوى بضعة أشهر حتى تفجرت المشكلات الداخلية به، فقد تعرض الحزب للأزمات نفسها التي عرفتها أحزاب أخرى أطول عمراً، بسبب عوامل ذاتية محضة، فبعد شهور معدودة من تاريخ تأسيسه، بدأت الاستقالات تتوالى من بعض قيادات الحزب، وكان أهم هذه الاستقالات استقالة د. علي السلمي في سبتمبر 2007 نائب رئيس الحزب، الذي صرح بأن الحزب لا يملك مقومات الحزب الناجح، ورغم أن قياداته متميزة إلا أنها في قمة منعزلة عن الآخرين [1].

وشهد حزب الجبهة في أعقاب إعلان د. يحيى الجمل عن استقالته من رئاسة الحزب في يناير 2008 ، وفتح باب الترشيح لمنصب الرئيس ، صراعًا داخليًّا بين نائبي الرئيس د.أسامة الغزالي حرب ومحمد أنور السادات، وانتهى الصراع باتخاذ المكتب التنفيذي للحزب قرارا بفصل محمد أنور السادات، وهو ما رفضه الأخير ومؤيدوه. وقد تسبب هذا الانشقاق في حدوث بلبلة داخل الحزب أثرت في مصداقيته.

ويعزو التقرير الاستراتيجي العربي 2007 - 2008 أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا الانشقاق بعد فترة قصيرة من تأسيسه إلى هوية الحزب الملتبسة، وعمومية خطابه، والشخصانية ومركزية القرار الغالبة على عمل مؤسساته ، وعدم استكمال البناء التنظيمي له[2].

---

(1) **المصري اليوم**، 22 سبتمبر 2007.

(2) انظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2007- 2008، **مرجع سابق** ، ص ص 393 – 395.

ثالثًا: الأحزاب الأخرى

1. حزب مصر العربي الاشتراكي[1]

تأسس في 11 نوفمبر 1976 برئاسة ممدوح سالم رئيس الوزراء وقتذاك ، باعتباره أحد المنابر الثلاثة التي تحولت إلى أحزاب في عام 1977، وكان حزب الأغلبية في مجلس الشعب. ولكنه لم يتمتع بذلك كثيراً، وسرعان ما تعرض للتجميد لمدة 13 سنة، ثم عاد للحياة السياسية مجددًا في 27 سبتمبر 1992. ويعد حزب مصر العربي الاشتراكي من أقدم الأحزاب المصرية، ولكنه يعتبر حزبًا صغيرًا نتيجة تجريده من أعضائه وممتلكاته عام 1978 مع إنشاء الحزب الوطني ، ثم تجميد نشاطه ، ومنذ ذلك الوقت لم يفز الحزب بأي مقعد في مجلس الشعب.

لقد بدأت مشكلة حزب مصر في 22 يوليو 1978 ، عندما أعلن الرئيس السادات أنه قرر إنشاء حزب برئاسته باسم الحزب الوطني الديمقراطي، وسارعت أغلبية أعضاء مجلس الشعب من أعضاء حزب مصر إلى الانضمام إلى حزب الرئيس (250 من 308 نائبا) كان من بينهم معظم الوزراء وأعضاء المكتب السياسي. وأمام هذا الموقف، دعا الفريق سعد الدين الشريف السكرتير العام المساعد لحزب مصر إلى اجتماع للهيئة التأسيسية للحزب في 3 أغسطس، وحضر الاجتماع 27 عضوًا من أعضاء الحزب المتبقيين، كان منهم 20 عضوًا من أعضاء مجلس الشعب وثلاثة من أعضاء المكتب السياسي، وأكدوا في الاجتماع تمسك حزب مصر بوجوده في الحياة السياسية إلى جانب الحزب الوطني الديمقراطي. وتم انتخاب هيئة جديدة لمكتب الحزب. وفوجئت القيادة الجديدة للحزب بالصحف ، تنشر خبرًا يوم 22 سبتمبر 1978 بأن المكتب السياسي لحزب مصر قد أصدر قرارًا بدمج الحزب في الحزب الوطني الديمقراطي.

---

(1) موقع الحزب http://misrelaraby.net/page4.html . انظر أيضًا ، أحمد تهامي عبد الحي، **حزب مصر العربي الاشتراكي** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، 2005).

وفي أكتوبر 1983 قرر الحزب استئناف نشاطه السياسي، وإخطار لجنة شؤون الأحزاب السياسية بهذا القرار، واعتبر قرار دمجه في الحزب الوطني قرارًا باطلًا وليس له سند قانوني، وأصدرت الدائرة التاسعة بمحكمة جنوب القاهرة في 30 إبريل 1985 حكمها بانعدام قرار دمج الحزب في الحزب الوطني، واستأنف الحزب الوطني على الحكم، وأصدرت محكمة استئناف القاهرة حكمها في 1991 برفض الاستئناف، وتأكيد الحكم السابق، وعاد حزب مصر ليستأنف نشاطه بعد 13 عامًا من التجميد.

وتتمثل أهم مبادئ الحزب، في: الالتزام بديمقراطية العمل السياسي، وترسيخ الوحدة الوطنية ورفض كل مظاهر التعصب الطائفي، وإقرار مبدأ تعدد الأحزاب السياسية لإثراء الحوار المجتمعي، واحترام حرية التعبير، والتركيز على المعارضة الهادفة البناءة والموضوعية، وإعادة بناء الإنسان المصري وتنميته ثقافيًّا وتاريخيًّا وصحيًّا، وتعظيم قدرات الشباب ومنحه الفرص اللازمة، والاهتمام بتطوير الخدمات قوميًّا ونقابيًّا، والتنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي الشامل، وإعادة بناء القطاع العام ووقف عمليات الخصخصة، وإرساء دعائم قضية العدل الاجتماعي، وإطلاق حرية الصحافة ووسائل الإعلام، وعدم التبعية لأية دولة أجنبية ، وإقامة علاقات متكافئة مع القوى والتكتلات الخارجية في توازن تحكمه مصلحة مصر وأمتها العربية، وانتهاج سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ، والاتجاه لتحقيق الوحدة العربية الشاملة.

وتشتمل الأجندة السياسية للحزب على: إصلاح دستوري شامل، وتعديل قوانين مباشرة الحقوق السياسية وقانون الأحزاب بما يضمن حرية إنشاء الأحزاب وعملها ، وإلغاء العمل بقانون الطوارئ، والعمل على تحرير العراق ومنع تقسيمه، والعمل على توحيد السودان والتكامل معه.

ويتضمن برنامج الحزب: الالتزام بديمقراطية العمل السياسي، والإيمان بأن الوحدة الوطنية تتنامى وتزدهر بتنامي الحب والإخاء داخل الأسرة المصرية مسلميها وأقباطها ، ورفض كل مظاهر ونزعات التعصب الطائفي، والإيمان بان تعدد الأحزاب السياسية

يحقق ويثري واقع وقيمة الحوار الشعبي، والإعلان عن الرأي بشجاعة مع وضع الرأي الآخر موضع التقدير، وإتباع أسلوب متميز للمعارضة الموضوعية المسئولة التي لا تتصيد أخطاء الآخرين، والالتزام بإتاحة كل الفرص للشباب كي يعبر عن قدراته وطموحاته وآرائه، والإيمان بإطلاق حرية الصحافة والإعلام، والتمسك بالحق في النقد البناء ولو كان في مواجهه الحكومة.

وكغيره، أصاب حزب مصر جرثومة الانقسامات الداخلية، فكان أول انشقاق عندما صدر بيان ، ورد فيه أن الهيئة العليا للحزب وقياداته وممثلين عن المحافظات عقدوا اجتماعًا لبحث حالة الحزب، وقررت انتخاب علي حسن عاصي أمين الحزب في الإسكندرية رئيسًا له، وتكليفه بتوجيه بلاغ ضد رئيس الحزب السابق (جمال ربيع) الذي انتهت مدته وصلاحياته بشأن المخالفات المالية الجسيمة التي ارتكبها، وأدت إلى إلحاق أضرار بالغة أثرت على وجود الحزب في الساحة السياسية، وانتهت تلك المحاولة بالفشل.

وتكررت الأزمة بعد أن اتفق جمال ربيع مع أيمن نور عضو مجلس الشعب (عن الوفد سابقا) على انضمام الثاني إلى الحزب، وتولي موقع نائب الرئيس والعمل على تكوين هيئة برلمانية للحزب، وتوفير التمويل اللازم لإعادة إصدار صحيفة الحزب، فقام نائب رئيس الحزب وسكرتيره العام وحيد فخري الأقصري بالإطاحة بجمال ربيع، وتكررت الاتهامات التقليدية نفسها بأن سياسات جمال ربيع وممارساته أدت إلى انهيار دعائم ومقومات الحزب، منذ عودته للوجود الشرعي.

وقد توقفت جريدة مصر الناطقة بلسان الحزب عن الصدور بقرار من المجلس الأعلى للصحافة لعدم انتظام صدورها، كما تم إلغاء تراخيص جميع الصحف الإقليمية للحزب. واستفحلت المخالفات المالية للحزب والجريدة، وعقد الأقصري ما أسماه مؤتمرًا عامًّا للحزب يوم 25 أكتوبر 2001 ، حيث أُنتخب فيه رئيسًا له. وبعرض الأمر على لجنة شؤون الأحزاب، أصدرت اللجنة في 29 أكتوبر 2001 قرارها بعدم الاعتداد بأي من المتنازعين حول رئاسة الحزب، وهما جمال ربيع ووحيد فخري الأقصري، إلى أن يتم حسم

النزاع بينهما رضاءً أو قضاءً. وفي مطلع 2002 توفى جمال ربيع، وانحصر الخلاف بين وحيد الأقصري وأيمن نور، حتى أنشأ نور حزب الغد، وتولى الأقصري رئاسة الحزب.

ولم يفز الحزب طوال تاريخه بأي مقعد في مجلس الشعب، وعين رئيسه عضوًا في مجلس الشورى.

2. الحزب الاتحادي الديمقراطي:

تأسس الحزب في 14 أبريل1990، وترأسه عبد المنعم تُرك حتى وفاته في 1994، فتولى رئاسة الحزب نجله إبراهيم ترك، الذي خاض انتخابات الرئاسة في 2005، وتوفي في 2006 فتولى أخوه حسن ترك رئاسة الحزب. وتتمثل أهداف الحزب في : وحدة مصر والسودان، واعتبار انفصال السودان في أوائل الخمسينيات غير دستوري، كما ينادى بفصل الدين عن السياسة، ويرفض مبدأ تداول السلطة في الوقت الراهن.

من مبادئ الحزب: حماية الحقوق السياسية والشخصية للفرد، والعمل على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، والنهوض بالمرافق العامة المصرية ؛ لمساعدتها في الوصول إلى المستوى الحضاري اللائق، ووضع ضوابط لسياسة خارجية رشيدة ، تحفظ لمصر مكانتها وكرامتها في العالم.

وتتضمن الأجندة السياسية للحزب: التوسع في إشراك المرأة في الحياة السياسية، وعودة التقليد الخاص باجتماع رئيس الحكومة مع رؤساء الأحزاب بصفة دورية، وضرورة بقاء قانون الطوارئ، وحرية الصحافة، وتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية، وتفعيل دور المنظمات العربية والإفريقية والإقليمية ، وجعلها الحكم الوحيد في كل النزاعات الإقليمية، كما ينادى الحزب بضرورة الدخول مع السودان في مشروعات تنموية تكاملية وحدوية.

وقد شارك الحزب في الانتخابات النيابية، ولم يحرز أي مقعد، في مجلس الشعب، وإن كان رئيسه من الأعضاء المعينين في مجلس الشورى.

3. الحزب الجمهوري الحر[1]

تأسس الحزب في 4 يوليو 2006، برئاسة حسام عبد الرحمن، كحزب ليبرالي ديمقراطي ، يؤمن بمبادئ الليبرالية الاقتصادية القائمة على الاقتصاد الحر .

وتتضمن مبادئ الحزب: حق مصر في السيادة الوطنية على أراضيها ومياهها الإقليمية، وحقها التاريخي في ريادة المنطقة العربية والإسلامية، وتأكيد سلامة النسيج الوطني من خلال التمسك بسلامة الوحدة الوطنية، وأن المواطنة هي أساس المساواة في الحقوق والواجبات بين كل المصريين، وضرورة إطلاق الحريات السياسية واحترام حقوق الإنسان، واحترام الدستور وسيادة القانون، والتعددية الحزبية وتعظيم دور الأحزاب، ومجانية التعليم، وتأكيد مبدأ التضامن والعدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، وكفالة الدولة للأمومة والطفولة والشباب، وضرورة القضاء على الاحتكار الاقتصادي، وضرورة الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، وضرورة التواصل والتكامل مع الدول العربية وإحياء وبعث الشعور بالقومية العربية. كما تتضمن مبادئ الحزب : الرقي بالإنسان المصري، والعمل الجاد لتحسين وضعه، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يكفل حياة كريمة لكل المواطنين، والعمل الجاد لتوفير مناخ ديمقراطي ، ينعم فيه الجميع بالاستقرار.

وتشمل الأجندة السياسية للحزب: المطالبة بإصلاحات دستورية تتمثل في تخصيص نسبة 50٪ للشباب وللمرأة في مقابل 50٪ للعمال والفلاحين بالبرلمان، مع إعداد تشريع خاص بالمرأة يستهدف الارتفاع بنسبة تمثيلها النيابي. وتتضمن الإصلاحات أيضًا المطالبة بأن يؤخذ بنظام القائمة النسبية في الانتخابات.

---

(1) علي محمد الفاتح ، **الحزب الجمهوري الحر** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، 2008) .

يصدر الحزب جريدة الجمهوري الحر، وليس له تمثيل في مجلس الشعب، وعين رئيسه في مجلس الشورى .

4. الحزب الدستوري الاجتماعي الحر:

تأسس الحزب في 24 نوفمبر2004 برئاسة ممدوح قناوي، وتتضمن مبادئ الحزب: ربط الأمن الوطني المصري بالإصلاح السياسي والديمقراطي، والدعوة إلى قيام الدولة المصرية على أسس الشرعية الدستورية والديمقراطية وسيادة القانون، والإيمان بالعدالة والسلام الاجتماعي، وإحداث طفرة تنموية شاملة في مصر تقوم على الإنتاج والإنتاجية.

وتشمل الأجندة السياسية للحزب: تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون مجلس الشعب، والدعوة إلى تقليل الاعتماد على العون الخارجي المقترن بالشروط المجحفة، والدعوة إلى تفعيل وتقوية علاقات مصر مع الرابطة الإسلامية والتجمع الإفريقي ودول حوض النيل، وتوطيد العلاقة مع التجمع الأوروبي ووسط وشرق آسيا، والإيمان بوحدة الأمة العربية كهدف نهائي لصيانة عزتها وكرامتها وثرواتها ولتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة ولاستعادة الحق العربي الفلسطيني.

كما يتضمن برنامج الحزب الدعوة لانتخاب هيئة تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد وطرحه للاستفتاء على الشعب، وإصلاح التعليم بزيادة ميزانيته، والرقابة على المعلمين والموجهين، وإصلاح قطاع الصحة بزيادة ميزانيته والرقابة على العاملين فيه، وتهيئة الجو المناسب للاستثمار، وإقامة جهاز قضائي سريع، والقضاء على الروتين الحكومي، وتخفيض الضرائب، ومراقبة الميزانية العامة بدقة، واعتبار موافقة مجلس الشعب شرطًا لتعيين كبار المسئولين، وإنشاء بنك للفقراء.

يصدر الحزب جريدة المواطن الحر، وصدر منها 11 عددا فقط، ثم توقفت نظرًا للإمكانات المادية الضعيفة. خاض الحزب الانتخابات الرئاسية عام 2005، ولم يشارك الحزب في الانتخابات البرلمانية في العام نفسه ، وعين رئيسه عضوًا في مجلس الشورى.

5. حزب الأمة[1]:

تأسس الحزب في 25 يونيه 1982 برئاسة أحمد عوض الله خليل (الشهير بأحمد الصباحي)، بحكم من المحكمة الإدارية العليا، وقد ظل الصباحي رئيسًا للحزب حتى وفاته في يناير 2009، فخلفه نجله الأكبر محمود الصباحي .

ومن مبادئ الحزب: الاشتراكية الديمقراطية وتعميق مبادئ الشريعة الإسلامية بعيدًا عن التطرف والعنف، والتأييد الكامل للسلام مع إسرائيل، ووصف الحزب نفسه عند إنشائه بأنه حزب «يمثل المعارضة الوسط»، بمعنى «لا المعارضة المستأنسة ولا الشرسة».

وتشمل الأجندة السياسية للحزب: مصر جمهورية عربية إسلامية، وإنشاء نظام اشتراكي ديمقراطي، والتعاون الدولي وإقرار السلام في العلاقات الدولية، وإنشاء مجتمع عادل أساسة العمل والإنتاج، الأمر الذي يقوى من الوضع السياسي للدولة. .

6. حزب التكافل الاجتماعي:

تأسس الحزب في 5 فبراير عام 1995 برئاسة أسامة شلتوت بحكم قضائي. ومن مبادئ الحزب: تحقيق التراحم المستند على القوة الاقتصادية والقوة في الحق، وحرية تداول المعلومات وعدم التعتيم عليها، ومنع إيداع أموال المصريين بالبنوك الأجنبية خارج البلاد إلا بشروط يحددها القانون، والتكافل بين جميع المصريين لاتفاق مصالحهم.

وتشتمل الأجندة السياسية للحزب: حكم الشعب نفسه بنفسه، وأحقية كل مواطن للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية ويتم اختياره بناء على الانتخاب المباشر من الشعب، والانتخاب المباشر من الشعب لنائب رئيس الجمهورية ويكون في ورقة منفصلة عن ورقة

---

(1) علاء جمعة ، **حزب الأمة** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005).

الرئيس، وحرية تداول المعلومات، ويتبنى الحزب نظام الانتخابات الفردية ويرفض الانتخابات بالقوائم.

وقد تعرض الحزب لمحاولة انشقاق من جانب عبده المغربي، وكان المغربي قد رفع دعوى أمام مجلس الدولة ضد كل من رئيس لجنة الأحزاب ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، وذكر في دعواه أن د. أسامة شلتوت قام بتعيين أقاربه في المناصب القيادية بالحزب؛ ليظل هو وأسرته مسيطرين على الحزب، دون مراجعة للأمور المالية والتنظيمية له. وقال المغربي إنه عقد مؤتمرًا للحزب، انتخب فيه رئيسًا له، ولم تأخذ لجنة الأحزاب بهذا الادعاء.

خاض د. أسامة شلتوت، رئيس الحزب، انتخابات الرئاسة عن عام 2005، وهو عضو معين بمجلس الشورى.

7. حزب الجيل الديمقراطي[1]:

تأسس الحزب في 9 فبراير 2002 برئاسة ناجي الشهابي بحكم قضائي. ووفقًا لبرنامجه، يؤمن الحزب بالقدرات الهائلة للشعب المصري، ويؤكد قدرة الشعب المصري وأجياله الصاعدة على إعادة أيام الماضي الجميل، وصنع حضارة جديدة تعيد للمصري دوره، وهو صنع الحضارة والتقدم والنهضة وتحقيق السلام للإنسانية. ويؤكد الحزب الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط. ويرى أن البنوك المصرية قادرة من خلال سياسة رشيدة على إقامة المشروعات الإنتاجية وقيادة التنمية، والقضاء على مشكلة البطالة. كما يؤمن بأن مصر جزء من الأمة العربية، وأن السوق العربية المشتركة هي القاطرة والدعامة الموضوعية للوحدة العربية. ويؤكد الدور القيادي الإقليمي لمصر في وطنها العربي، والحفاظ على قيادة مصر لأمتها العربية والإسلامية تحقيقًا لمفهوم الريادة. ويؤكد الحزب أهمية إيجاد التكامل بين دول حوض نهر النيل وإنشاء منظمة لدوله، وصولًا إلى قيام وحدة اندماجية بينهم.

---

(1) هاني عياد، **حزب الجيل الديمقراطي** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2006).

ويدعو الحزب إلى فتح كل الأبواب أمام الأجيال الجديدة والمعطلة طاقاتها عن العمل السياسي والاقتصادي، وربط كل خطوط التنمية بتطلعات ومطالب واحتياجات هذه الأجيال، ويهدف الحزب تحقيق التنمية الاجتماعية ، التي توفر العدالة والرفاهية والرخاء لكل أبناء الشعب. ويؤمن الحزب بدور الشباب ويولي اهتمامه بقضاياهم ، وضرورة أن تكون على رأس الأولويات الوطنية، ويطالب بضرورة توسيع الهامش الديمقراطي في مصر استنادًا للدستور.

لم يفز الحزب طول حياته بأي مقعد في مجلس الشعب، وعين رئيسه عضوًا بمجلس الشورى.

8. حزب الخضر المصري:

تأسس في 14 ابريل1990 برئاسة حسن رجب بحكم قضائي. وكانت فكرة إنشاء حزب الخضر قد بدأت عام 1987 ، كما يقول مؤسسه عبد السلام داوود بعد كارثة تشيرنوبل في الاتحاد السوفييتي السابق وامتداد الإشعاع النووي إلى أوروبا، وكانت هناك شحنة من اللبن الملوث بالإشعاع مصدرة إلى مصر. ولمواجهة هذا الخطر، نصح المهتمون بحماية البيئة في مصر بضرورة تكوين حزب سياسي ؛ لأن جماعات حماية البيئة قد فشلت في تنبيه الحكومة والرأي العام إلى خطورة الموضوع. وغلب على الأعضاء المؤسسين للحزب صفة أساتذة الجامعات والعلماء والطلبة.

وفي عام 1988 تقدم الحزب إلى لجنة شؤون الأحزاب بأسماء المؤسسين يتقدمهم حسن رجب وعبد السلام داوود وكمال كيرة. واعترضت لجنة شؤون الأحزاب على قيام الحزب، وفي 14 إبريل 1990 قررت محكمة الأحزاب إلغاء قرار اللجنة، وقضت بتأسيس الحزب، وتولى د. حسن رجب رئاسته وخلفه عبد السلام داود الذي استقال، ليحل محله كمال كيرة.

تتمثل أهم مبادئ الحزب في: تأمين النظام البيئي، وتحقيق توازن حذر بين التطور الحضاري والمقومات والخصائص الطبيعية، والمشاركة الشعبية في المحافظة على البيئة من

خلال المنظمات غير الحكومية، وبناء الإنسان المصري السليم صحيًّا واجتماعيًّا، وتعميق جذور الانتماء للوطن والعمل على تحقيق الصالح العام، وتأكيد حرية الممارسة السياسية وحق تشكيل الأحزاب السياسية، وكفالة الحريات الاجتماعية للإنسان المصري، ووضع خطة للتنمية الاقتصادية والبيئية لإعادة تنظيم الاقتصاد. كما تتضمن إنشاء مجلس بيئة في كل محافظة ، يوجد بها مركز للمعلومات تعرف مصادر التلوث ووضع خطط التخلص منها، والتطوير الدائم لقانون البيئة وتطبيق كامل بنوده، ونشر قوانين حماية البيئة والحث على احترامها والإلزام بتنفيذها.

وتشتمل الأجندة السياسية للحزب: الدعوة لتشكيل سلطة تشريعية من مجلسين لهما حق التشريع والرقابة، وتشكيل حكومة وطنية مرحلية ، تتولى إعادة الاستقرار والأمن للبلاد ومواجهة مشكلات مصر، وصياغة خريطة الحياة المطلوبة للمجتمع المصري، مع التصدي لظاهرة التطرف بشكل جماعي، وصياغة ميثاق شعبي يصدر عن كل فئات الشعب: أحزابًا ونقابات وجماعات وجامعات..إلخ؛ لتأييد حكومة الوحدة الوطنية، وتعديل الدستور بما يتفق ومتطلبات العصر، وبما يساعد الحكومة الوطنية على مواجهة مشكلات البلاد. ويقترح الحزب السماح بقيام التجمعات الدينية الإسلامية والمسيحية الرشيدة، وتنظيم حركتها بتشريع ، يهدف توسيع قاعدة الفهم الصحيح للدين ونشر ما يفيد والتصدي لما هو ضار.

وقد شهد هذا الحزب انفجار الصراع بين رئيس الحزب وأمينه العام على صفحات الجرائد، حيث اتهم الأمين العام رئيس الحزب بارتكاب تجاوزات إدارية ومالية، وتطور الخلاف وعقد الحزب مؤتمرًا عامًّا، قرر فيه سحب الثقة من رئيس الحزب، وانتخاب د. بهاء بكري رئيسًا له. ورفض كمال كيرة هذه القرارات، وأكد استمراره رئيسًا للحزب، وفي مارس 1996 توفي كمال كيرة، واستمرت الصراعات والانقسامات داخل الحزب إلى أن تم تجميد نشاطه عمليًّا، لفترة حتى تم الاتفاق على د. عبد المنعم الأعصر رئيسًا له.

ولم يفز الحزب طول حياته بأي مقعد في مجلس الشعب، وعين رئيسه عضوًا بمجلس الشورى.

9. حزب السلام الديمقراطي:

تأسس الحزب في 4 يوليو 2005 برئاسة أحمد فضالي ، بقرار من لجنة شئون الأحزاب السياسية.

وتتضمن مبادئ الحزب تأكيد: أن مصر أولًا و أخيرًا، والمحافظة على ثقل مصر ومركزها عالميًّا، واحترام الدستور والقانون ، وأن المصلحة العامة ورفعة الوطن يجب أن تكون الأمل المنشود، ودعم الحوار المصري مع دول الغرب الحضارات المختلفة وكافة في إطار التعاون المشترك ومبدأ التعامل بالمثل، وبما يحقق مصلحة الوطن والمواطن، وأن تحقيق الأهداف القومية لابد وأن يتم من خلال القنوات الشرعية وفقًا لأحكام القانون والدستور، ورفض العنف والتطرف والإرهاب وتنمية الحوار الحر البناء، والاهتمام بقضايا الأمة العربية بما يحقق مصلحة مصر، ودعم مشاركة المرأة في بناء الوطن مشاركة كاملة، وتحقيق تعليم جاد هادف، يتفق مع آمال الأمة في تحقيق التنمية والرقي، وبذل الجهود لمحو الأمية، والعمل على تبني ذوي الاحتياجات الخاصة لإيجاد سُبل الحياة الكريمة لهم، والسعي الدءوب للعمل على الإصلاح الإداري لأجهزة الدولة، وتعظيم الاهتمام بغزو الصحراء.

كما تتضمن مبادئ الحزب: تحقيق السلام الاجتماعي الداخلي، وما يترتب عليه من تنمية شاملة وحقيقية لكل مواطن ، ونشر الوعي القومي والديني وتأكيد الروح الدينية للشعب المصري، فضلًا عن تحقيق أمن واستقرار مصر، والنهوض بأوضاع المرأة ، ونشر روح الوطنية والانتماء بين جميع فئات الشباب.

وتشتمل الأجندة السياسية للحزب على: تبنى خيار السلام باعتباره ثمرة مرحلة الاستقرار والأمن التي عاشتها مصر، وأن الديمقراطية المنشودة ليست تلك الديمقراطية التي يريدها لنا الآخرون ، بل هي تلك الديمقراطية التي تتفق مع قيم وعادات وتقاليد شعب مصر؛ فالشعب هو مصدر الإصلاح، ووقف سياسة التفرقة والمحاباة، واتباع

سياسة الحياد، والعمل على نزع أسلحة الدمار الشامل من دول الشـرق الأوسـط كافـة ، ويدعو الحزب إلى إنشاء مجلس أعـلى للأحـزاب السياسـية في مصـر ، تشـارك فيـه جميـع الأحزاب السياسية، كما يدعو إلى تنمية الإدارة المحلية واللامركزية.

ويحمل برنامج الحزب في طياته دورًا أكبر للمرأة؛ حيث طالب بتجنيدها في القـوات المسلحة ، على أن يكون ذلك اختياريًّا وليس إجباريًّا، بحيث يكون للمـرأة سـلاح تعمـل فيه، على غرار بقية أفرع القوات المسلحة التي يشغلها الرجل؛ لتكون طبيعة عملها قاصرة على الأعمال الطبية والخدمات الفنية والتغذيـة، وتجهيـز المهـمات للجـيش، بالإضـافة إلى اشتراك المرأة في غرفة عمليات القوات المسلحة.

10. حزب الشعب الديمقراطي:

تأسس الحزب في 1992، برئاسة أنور عفيفي. وكان حزب الشعب الديمقراطي قـد تقدم بأوراق تأسيسه إلى لجنة شـئون الأحـزاب في مـارس 1990 ورفضـت اللجنـة قيـام الحزب، وتم التقدم بطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ، التي أصدرت حكمهـا بالموافقـة على تأسيس الحزب في 15 مارس 1992.

وتتضمن مبادئ الحزب: تأكيد أن إرادة الشعب وحدها هي مصدر كل السـلطات، وأن حرية الشعوب لاتتحقق إلا مـن خـلال الممارسـات الديمقراطيـة السـليمة، وضـمان حرية الصحافة مع السماح بتملك وسائل الإعلام كافة ، وأن سيادة القانون هـي أسـاس الحكم في الدولة، وأن الدولة تخضع للقانون. وفي المجال الاجتماعي، يؤكـد الحـزب مبـدأ الاشتراكية الديمقراطية.

وكانت مشكلات الحزب قد بدأت من اليوم الأول لتأسيسه؛ فلـم تمـض أيـام عـلى قيام الحزب حتى بدأ الصراع الداخلي بين أبـو الفضـل الجيـزاوي وأنـور عفيفـي (وكيـل المؤسسين ورئيس الحزب)، إذ اعتبر الجيزاوي نفسه رئيسًا للحزب، وبدأ في ممارسة مهامه باعتبار أنه صاحب فكرة إنشائه، وأنه هو الذي قـام بصـياغة برنامجـه والـدفاع عنـه أمـام

المحكمة، وقال إن عفيفي كان مجرد واجهة للحزب، وجعله في الصورة حتى حصل على الحكم القضائي بقيام الحزب، واعتبر أن أنور عفيفي ليست له صفة قانونية وأنه أصبح في ذمة التاريخ.

ومن جانبه، وصف أنور عفيفي محاولة الجيزاوي بأنها سرقة علنية للحزب، وأن مهمة الجيزاوي قد انتهت بعد أن وكله للترافع أمام محكمة الأحزاب، وأن ليست له صفة قانونية للتحدث باسم الحزب. واستمر التنازع على رئاسة الحزب، الأمر الذي دعا لجنة شؤون الأحزاب في 13 اكتوبر1999 إلى اتخاذ قرار بعدم الاعتداد بأي من المتنازعين حول رئاسة الحزب ؛ حتى يتم حسم هذا النزاع رضاء أو قضاء، وأكدت أنه لا يجوز إصدار صحف باسم الحزب حتى يتم حسم هذا النزاع، وتم تجميد الحزب.

وقد ارتفعت وتيرة الخلافات في الحزب ثانية ، حين تقدم أحمد جبيلي رئيس تحرير جريدة الحزب السابق ببلاغ إلى النيابة العامة ضد أنور عفيفي رئيس الحزب متهمًا إياه بالتلاعب في موازنة الحزب ، طبقًا لتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات. وفي 19 يناير2005 ألغت محكمة القضاء الإداري قرار لجنة شؤون الأحزاب القاضي بعدم الاعتداد بأي من المتنازعين على رئاسة الحزب، وترتب على ذلك استمرار أنور عفيفي في رئاسة الحزب.

11. حزب العدالة الاجتماعية:

تأسس الحزب في 6 يونيو1993، برئاسة محمد عبدالعال حسن، بحكم قضائي. ومن أهم المبادئ العامة للحزب: تحقيق المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، وتنمية مشاعر الولاء والانتماء، وتحقيق العدالة السريعة، والمشاركة في مسئوليات الحكم على أساس الوحدة الوطنية وتحالف قوي الشعب العامل، والسلام الاجتماعي، والاشتراكية الديمقراطية، والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين، والالتزام بالحد الأدنى من الاحترام المتبادل بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، وإقرار مبدأ تكافؤ الفرص.

كما تتضمن مبادئ الحزب: تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال رفع مستوى معيشة المواطن المصري، وتحقيق الديمقراطية والحرية الاجتماعية، وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص والتكافل الاجتماعي، والتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وتشتمل الأجندة السياسية للحزب على: معالجة قضية التطرف والإرهاب بالتركيز على البعد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وليس الأمني فقط، والقضاء على البطالة، والنمو السرطاني للأحياء العشوائية، والإصلاح التشريعي من خلال اختصار القوانين والتشريعات وتركيزها وتعديل بعضها لتتماشى مع مجريات العصر، وتحقيق الوحدة الوطنية ، ودرء الفتنة الطائفية بنشر الوعي الوطني بين المواطنين، وتبني حملة قومية على مستوى المحافظات لتنمية مشاعر الوحدة الوطنية.

وكانت أزمة حزب العدالة الاجتماعية تَكرارًا للأزمات والانشقاقات التي واجهها حزب مصر الفتاة، وإن تميز حزب العدالة بممارسات من نوع خاص، قادت رئيسه وعددًا من قادته إلى المحاكمة الجنائية. فقد بدأت الخلافات داخل الحزب تطفو على السطح في أكتوبر 1996، عندما جرى التشكيك في شرعية المؤتمر، الذي عقده الحزب في العام نفسه، وحدثت أول محاولة انشقاق ، عندما عقد عبد الرشيد أحمد السيد مؤتمرًا للحزب في 15 إبريل 1998 ، وقرر عزل د. محمد عبد العال من الرئاسة.

وواكب هذه التطورات موافقة مجلس الشورى على رفع الحصانة عن محمد عبد العال في أربع قضايا ، اتهم فيها بارتكاب جريمة السب والقذف. وقبل صدور قرار لجنة شؤون الأحزاب بتجميد الحزب، صدرت نسختان مختلفتان من صحيفة الوطن العربي الصادرة باسم الحزب ، تعبر كل منهما عن أحد طرفي الخلاف، الأولى عن د. محمد عبد العال، والثانية عن عبد الرشيد أحمد، وقامت الجريدتان بتبادل الاتهامات. وتطورت الأمور بين الاثنين إلى حد تقديم عبد الرشيد أحمد بلاغًا ضد عبد العال يتهمه فيه بأنه اعتدى عليه، وأحال المحامي العام لنيابة أمن الدولة كلًا من د. محمد عبد العال وخمسة من معاونيه بتهمة الاستيلاء على أموال الدولة بغير وجه حق والرشوة. وتوقف الحزب عمليًّا عن ممارسة أي نشاط.

12. حزب المحافظين[1]:

تأسس في 13 مارس 2006، برئاسة مصطفى عبد العزيز بقرار من لجنة شئون الأحزاب. ومن مبادئ الحزب: تأكيد أنه حزب ليبرالي اجتماعي سياسي يقبل بالأخر ويؤمن بالفكر الديمقراطي، كما يرفض الإرهاب بكل أشكاله. ويقوم برنامج الحزب على توسيع مفاهيم المواطنة، وإعادة تقويم المجتمع بشكل يحقق أعلى إنتاجية، ويدعم حماية الصناعة المصرية والمنتج المصري. وعلى صعيد التعليم، يقدم الحزب تعديلًا شاملًا لسياسة التعليم، ويعمل على إطلاق الحريات وتفعيل الإصلاح الاجتماعي، مع الاستمرار في سياسة الإصلاح السياسي والاقتصادي، وتقديم نموذج للعمل الاجتماعي المتميز بعيدًا عن الصراع على السلطة.

وتشتمل الأجندة السياسية على: إطلاق حرية المواطن لأنها حقه، مع الحفاظ على ثوابت الدولة، وأن تكون الحرية في منطقة وسط بين حق المواطن وحق الدولة من منطلق أن الحرية مسئولية. ويؤمن الحزب بأنه لا ينبغي تحميل الدولة وحدها عبء ما حل بأوضاعنا الاجتماعية، وأنه من الضروري مشاركة المواطن في مواجهة تلك المشكلات. أما على صعيد السياسة الخارجية الحزب، فإنها تقوم على إرساء دعائم السلام والعمل على توحيد الرأي والصف العربي، والإيمان بقيام دولة فلسطين، وتحقيق التوازن في التعامل مع الدول الكبرى.

13. حزب الوفاق القومي[2]:

تأسس الحزب في أبريل 2000 برئاسة أحمد شهيب بقرار من لجنة شؤون الأحزاب السياسية في 2 مارس 2000 دون حاجة للجوء إلى محكمة الأحزاب. ويعترف حزب

(1) محمد حافظ ورضا هلال، **حزب المحافظين** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2009).

(2) أحمد عبد الحفيظ ، **حزب الوفاق القومي** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005) .

الوفاق القومي بانتمائه الناصري؛ إذ يتخذ من المشروع الحضاري لثورة يوليو مرتكزًا فكريا .

ومن أهم المبادئ العامة للحزب: إعطاء أهمية كبيرة لقضية فلسطين، ومواجهة الاستعمار بأشكاله كافة ، والسعي إلى تكامل اقتصادي بين الدول العربية، وتحقيق أمن غذائي عربي، وحق المواطنين في إقامة المنظمات الشعبية والأحزاب السياسية، وإقامة سوق عربية وإفريقية مشتركة، والاهتمام بقضايا التعليم والتوظيف وحل مشكلات الشباب، وتبسيط الإجراءات الحكومية، وتعميق دور الرقابة الشعبية.

كما تتضمن مبادئ الحزب : السعي لتحقيق ديمقراطية سليمة من خلال العدل الاجتماعي، والحوار الحر بعيدًا عن الإرهاب والعنف والصراع الدموي وعن السيطرة الرأسمالية، ودعم حرية الوطن والمواطن ، والمساواة والحريات العامة ؛ خصوصا حق المواطنين في إقامة منظمات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب.

وتشمل الأجندة السياسية للحزب: إتاحة الفرص المتساوية للأحزاب للاتصال الجماهيري، وتداول السلطة، وتعظيم دور النقابات المهنية والعمالية، وتأكيد استقلالها وإسهامها في التحولات الكبيرة التي تؤثر على سوق العمل، والانتخاب الحر المباشر لرئيس الجمهورية والمجالس النيابية، والسعي لتحقيق الوحدة العربية ولكن عن طريق التدرج، والاهتمام والتواصل مع القارة الإفريقية ؛ اعتبار أن مصر جزء لا يتجزأ من القارة.

وقد بدأ الانشقاق في الحزب بعد عام وثلاثة أشهر على نشأته، حين أرسل ثمانية من الأعضاء المؤسسين له مذكرة إلى رئيس لجنة شؤون الأحزاب د. مصطفى كمال حلمي آنذاك، يتهمون فيها أحمد شهيب رئيس الحزب بمخالفة برنامج الحزب وقيامه بالتحالف مع قوى سياسية محظورة. وأرسل رفعت العجرودي أمين الشؤون العربية بالحزب إلى اللجنة مذكرة ، يتهم فيها قيادة الحزب بارتكاب عدة مخالفات تنظيمية، منها: انفراد رئيس الحزب والأمين العام باتخاذ القرار دون الرجوع إلى الأمانة العامة، مما يعد أمرًا مخالفًا

للنظام الأساسي للحزب، والمخالفات المالية؛ إذ لم يخطر رئيس الحزب أعضاء الأمانة العامة له بالموارد المالية للحزب، وكذلك المخالفات على المستوى الإعلامي، التي تتمثل في إصدار جريدة من دون قرار من الأمانة العامة.

وتكرارًا لسيناريو الانشقاق، نظم رفعت العجرودي مؤتمرًا اختاره رئيسًا للحزب، وأعلن أن 22 من أعضاء الأمانة العامة البالغ عددهم 34 يؤيدونه، ووقعوا معه المذكرة التي تقدم بها إلى لجنة شؤون الأحزاب، والتي ورد فيها أن المؤتمر العام للحزب الذي انعقد في 10 أغسطس 2001 قرر سحب الثقة من أحمد شهيب ، وانتخابه هو رئيسًا للحزب.

وفي 19 أغسطس، أصدرت لجنة شؤون الأحزاب قرارها بعدم الاعتداد بأي من المتنازعين حول رئاسة الحزب ؛ حتى يتم حسم النزاع بالتراضي أو التقاضي، وتمت مصادرة العدد 27 من جريدة الحزب (القرار). وذكر د. العجرودي أن تفجر النزاع جاء في ضوء رفضه «التحالف الإسلامي» الذي كان متوقعًا إعلانه ، حيث إن الرئيس السابق للحزب أحمد شهيب وآخرين عقدوا صفقة ؛ بهدف إقامة تحالف مع حزب العمل والإخوان المسلمين. وانتهى الخلاف بتولي العجرودي مهام رئاسة الحزب.

14. حزب شباب مصر[1]:

تأسس في 2 يوليو 2005، برئاسة أحمد عبد الهادي، بناء على حكم قضائي. ويصدر الحزب جريدة أسبوعية باسم «شباب مصر».

ومن مبادئ الحزب: ممارسة الشباب لدورهم الطبيعي في الحياة السياسية، والعمل على تنشئته سياسيًّا، والاهتمام بالشباب كدعامة رئيسية ينطلق منها المستقبل، وتوفير قنوات اتصال بين الشباب والمجتمع للاستفادة من طاقاتهم، ومناهضة العولمة والاهتمام

(1) سنية الفقي، **حزب شباب مصر** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2008).

بحوار الحضارات، وتأكيد أهمية التعاون الاقتصادي العربي المشترك، وسنّ القوانين والتشريعات الملائمة لمواجهة مشكلة الزيادة السكانية، وتطوير نظام التعليم وإيلاء البحث العلمي اهتمامًا أكبر، وتبني تحرك سياسي للمشاكل كافة ، التي تواجه مصر في عصر العولمة، ولاسيما مشكلة التصحر وأزمة المياه.

ويهتم الحزب بشكل خاص بدراسة أوضاع الشباب في عصر العولمة والإنترنت، ويهتم اهتمامًا خاصًّا بما يتعلق به من قضايا وموضوعات كافة . ويتوقف الحزب طويلًا أمام البيئة الثقافية التي يعيشها الشباب باعتبارها نقطة انطلاقته الأساسية، ويرى أنه لا بد من بحث ودراسة الإشكاليات كافة المتعلقة بقطاع الشباب وباهتماماته ؛ بهدف إزالة المعوقات التي تحول دون الاستفادة من الشباب وإمكاناتهم.

وتشتمل الأجندة السياسية للحزب على: ضرورة التعاون العربي على المستوى العسكري ؛ خاصة في ظل التكتلات الدولية، ولذلك .. فإنه لابد من تعاون عسكري مصري عربي ؛ خاصة وأن أمن المنطقة أصبح مهددًا بشكل لا يمكن السكوت عليه، ودعم المشاركة في الاتحادات الطلابية، وإعادة الروح مرة أخرى فيها، وإطلاق العنان لتحرك الطلاب ؛ بحيث تتحول الاتحادات الطلابية إلى مدرسة يتعلم فيها الشباب فنون العمل العام كافة ، ويدعو الحزب لتأمين الجبهة الداخلية ؛ فالعصر الذي نعيشه انهارت فيه الحواجز ، وأصبح من اليسير اختراق الجبهة الداخلية لأي دولة.

15. حزب مصر 2000:

تأسس في 7 ابريل 2001، برئاسة فوزي غزال بحكم قضائي. يركز برنامج الحزب على: البناء الذاتي للأمة، ورفض قيم العولمة الغربية، والدعوة إلى سن دستور جديد، ورسم سياسات دائمة وواضحة، وضرورة النهوض بالتعليم بما يضع مصر في مصاف الدول المتقدمة، وضرورة استغلال طاقات الطفل واستثمارها ، ودفع عجلة التنمية ورسم خريطة جديدة لمحافظات الجمهورية، ومحاربة الفقر والجهل، وإعادة الوجه المشرق للفلاح ، وضرورة النهوض بمهنة الطب وحق المواطن في علاج متكامل.

وتتضمن مبادئ الحزب: الإيمان بالديمقراطية الكاملة، وأن كل مواطن يجب أن يشارك في صنع القرار واتخاذه، والإيمان بالتطور المستمر والدائم ، وتحقيق الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، وأن جميع المواطنين ، على اختلاف معتقداتهم ، يشكلون النسيج الكامل الموحد للدولة، والإيمان بدور الشباب المهم في بناء المجتمع ، وضرورة تربيته سياسيًّا واجتماعيًّا ورياضيًّا.

وتؤكد الأجندة السياسية للحزب أن العمل السياسي حق لكل مواطن كفله الدستور، كما أن العمل السياسي واجب على كل مواطن، وضرورة وضع نظام انتخابي جديد، بإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية للجمهورية، وتحديد عدد أعضاء مجلس الشعب بحيث يمثل كل عضو بين 100 و130 ألف نسمة في الدائرة الواحدة، وضرورة تحقيق الإصلاح السياسي من خلال تشكيل لجنة موسعة ، تضم في عضويتها أساتذة القانون ورؤساء المحاكم الدستورية والنقض والإدارية العليا وممثلين عن الأحزاب السياسية والشخصيات العامة ورؤساء الجامعات وغيرهم لوضع مشروع دستور جديد ، ويعرض على المواطنين في استفتاء شعبي. وفى مجال السياسة الخارجية، يرحب الحزب بسياسة الدولة الخارجية وبصفة خاصة مساندة القضية الفلسطينية والعراقية، ويرى أن معاهدة حظر الأسلحة النووية يجب أن تتقيد بها جميع دول العالم بلا استثناء.

16. حزب مصر الفتاة الجديد:

تأسس في 14أبريل1990، برئاسة علي الدين صالح إبراهيم، بحكم قضائي. وقد نشأ هذا الحزب إثر انشقاق عدد من قيادات حزب العمل ، التي انتمت إلى حزب مصر الفتاة قبل ثورة 1952.

وتتضمن مبادئ الحزب: الالتزام بالاشتراكية التي دعت إليها حركة مصر الفتاة ، وعدم المساس بالقطاع العام والتمسك به جنبًا إلى جنب مع القطاع الخاص، وإزالة العقبات التي تواجه الاستثمار، وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية جنبًا إلى جنب مع رؤوس الأموال الوطنية الخاصة والحكومية، وتدعيم التعاونيات الزراعية وتشجيع

الاستثمارات الأجنبية في مجال الصناعات الزراعية والثروة الحيوانية، والحفاظ على مجانية التعليم. ويدعو الحزب إلى دعم العلاقات المصرية العربية، وتحقيق التكامل مع الدول الأفريقية، ودعم سياسة عدم الانحياز.

وتشتمل الأجندة السياسية للحزب على الدعوة إلى : الأخذ بالنظام الجمهوري الرئاسي ، وتوسيع الدور الرقابي للمؤسسة التشريعية، وتوسيع شروط الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية بحيث تشمل -بالإضافة إلى شرط السن والتمتع بالجنسية المصرية والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية- نصًّا صريحًا على شرطي الإسلام والحصول على مؤهل جامعي، وجواز الخلفية المهنية العسكرية بشرط مضي عامين على ترك الخدمة، وتعديل نص المادة 75 من الدستور بحيث يصبح نصُّها «يشترط فيمن يرشح نفسه رئيسًا للجمهورية أن يكون من أبويين مسلمين مصريين ، ولا تقل سنه عن أربعين سنة وقت الترشيح متمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية ، وأن يكون حاصلًا على إجازة جامعية مدنيَّة أو عسكريّة...».

وقد استحدث برنامج الحزب منصب نائب رئيس الجمهورية ، الذي يتمتع بالوضع السياسي نفسه للرئيس إلى حد كبير، سواء فيما يتعلق بطريقة انتخابه أو بمسؤوليته السياسية، وعدم جواز عزل القضاة إلا بواسطة المجلس الأعلى للقضاء، وتمتع أعضاء النيابة العامة والإدارية ومجلس الدولة بالحصانة أسوةً بالقضاء العادي، وحظر ندب القضاة أو إعارتهم لعمل غير قضائي، وضرورة تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي مع الدول العربية والإفريقية ، من خلال إنشاء سوق عربية مشتركة، وإنشاء محكمة العدل العربية .

وقد شهد الحزب عددًا من الانشقاقات والانقسامات الداخلية، فبدأت الخلافات تدب فيه على توزيع المناصب القيادية في إبريل 1990 ، والتي أعقبتها سلسلة من الاستقالات من جانب عدد من قيادات بالحزب وصولًا إلى الأزمة التي واجهها الحزب في سبتمبر 1990 ، والتي كان محورها سامي مبارك (شقيق الرئيس حسني مبارك) نائب

رئيس الحزب وأمين لجنة الصناعة، والذي قاد بمعاونة 6 من أعضاء المجلس القيادي في الحزب ما أسماه حركة تصحيح لمسار الحزب، أطاح خلالها برئيس الحزب، ولكن المحاولة فشلت.

وشهد 1992 محاولة انشقاق أخرى بقيادة حسام الدين حسين كامل ، المنشق عن الحزب للاستيلاء على مقر الحزب في الدقي بعد كسر باب المقر، واقتحام 25 شخصًا له، واستمرت التوترات والخلافات داخل الحزب.

وتقدمت الأطراف المتنازعة بمذكرات إلى لجنة شؤون الأحزاب ، تدعي كل منها فيها أنها الطرف الشرعي الذي يمثل إرادة أغلبية أعضاء الحزب. وفي 22 مايو 1992، قررت لجنة الأحزاب التعامل مع عبد الله رشدي محمد باعتباره رئيسًا للحزب. وفي 30 يونيو من العام نفسه، قضت محكمة القضاء الإداري برئاسة المستشار طارق البشري بوقف تنفيذ قرار لجنة شؤون الأحزاب ؛ موضحة في حيثياتها إن ما قامت به لجنة الأحزاب يخرج عن اختصاصها، لكونها نصبت نفسها حكمًا بين طرفين متنازعين داخل الحزب وتدخلت في أمر يخرج عن سلطاتها، ويفصل فيه الحزب نفسه وفقًا للائحته الداخلية.

وزاد عدد المطالبين برئاسة الحزب حتى وصلوا في سنة 1993 إلى (4)، وفي سنة 1994 إلى (9) ، انخفض عددهم في 29 يناير 1996بعد أن لقي علي الدين صالح وجه ربه، حتى تفتق ذهن المتنازعين عن فكرة تداول السلطة فيما بينهم، بأن يتولى كل منهم رئاسة الحزب لمدة 6 أشهر. ولكن الأمر لم يدم طويلًا بسبب استمرار الخلافات والاتهامات المتبادلة ، وكان آخر من ظل على اقتناعه بالرئاسة هو الوصيف عيد الوصيف، الذي أعلن في 7 أغسطس 2005 أنه يعلن تنازله عن الترشيح لمقعد رئاسة الجمهورية للرئيس مبارك!

إلى جانب الأحزاب التي تمت الموافقة على تأسيسها بقرار من لجنة الأحزاب أو بحكم من محكمة الأحزاب في المحكمة الإدارية العليا، توجد مجموعة من طلبات

تأسيس الأحزاب التي تقدم بها أصحابها ورفضتها لجنة الأحزاب، وانتهى أمرها إما بانصراف أصحابها عن فكرة تأسيس الحزب ، أو باستمرار النزاع في أروقة القضاء. ويبين الجدول التالي رصدًا لعدد من هذه الطلبات.

أحزاب رفضتها لجنة الأحزاب:

م	اسم الحزب طالب التأسيس	وكيل المؤسسين	تاريخ تقديم الطلب
1	حزب الجبهة الوطنية	محمد ممتاز نصار	1979 /11 /27
2	الحزب الناصري	كمال أحمد	1983 /12 /18
3	حزب الحضارة الجديدة	مصطفى حمزة الأسدي	1985 /4 /21
4	حزب المستقبل	فرج علي فودة	1985 /2 /17
5	الحزب الجمهوري	أحمد سامي مبارك	1978 /8 /15
6	حزب الصحوة	يوسف صديق محمد البدري	1988 /10 /19
7	الحزب القومي العربي	مرسي عبد الستار نويش	1990 /10 /28
8	الحزب الاشتراكي المصري	عادل عبد الحليم والي	1990 /12 /4
9	حزب السلام	فتحي الشيخ محمد	1992 /7 /1
10	حزب العدالة	عادل عبد الحليم والي (المحاولة الثانية)	1992 /10 /10
11	حزب العدالة الاجتماعية	محمد عبد العال حسن	1992 /12 /10
12	حزب النهضة	نبيل عبد العليم السيد فودة	1992 /10 /10

13	الحزب الجماهيري الديمقراطي المصري	عادل عبد الحليم (المحاولة الثالثة)	2/ 8/ 1994
14	حزب الطليعة العربية	فيصل سمير خطاب	8/ 12/ 1994
15	الحزب الدستوري	وحيد محمد خالد غازي	8/ 12/ 1994
16	حزب الأمل	محمد السمان أحمد لطفي	26/ 1/ 1995
17	الحزب المصري الجمهوري	فؤاد هدية	16/ 4/ 1995
18	حزب حماية المستهلك	إبراهيم محمد السيد الريش	
19	حزب المصريين المغتربين وإعادة بناء مصر	عبد الله زايد	ديسمبر 1995
20	حزب الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي	السيدة زوزو رشاد إمام علي	21/ 12/ 1995
21	حزب التحالف الشعبي القومي الديمقراطي	فوزي خليل محمد غزال	14/ 1/ 1996
22	حزب السادات	محمد محمود عبد الوهاب	15/ 2/ 1996
23	حزب السلام والتنمية	عبد الجليل محمد مجاهد	21/ 3/ 1996
23	حزب الوسط الجديد	أبو العلا ماضي أبو العلا	13/ 5/ 1996
24	حزب الكرامة	حمدين صباحي	

المصدر: فؤاد هدية، التجربة الحزبية «شهادة للتاريخ» (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، 1999)، ص 130.

في يوم 6 يناير 2007، أيدت محكمة الأحزاب قرار لجنة الأحزاب بعدم الموافقة على التصريح لعدد 12 حزبًا ، منها: الوسط الجديد، الكرامة، الأمل الديمقراطي، الإصلاح الديمقراطي، القومي المصري، القومي الحر، التحالف الوطني، نهضة مصر، الحرية الديمقراطية، السلام الوطني[1].

وأعاد مؤسسو حزب الوسط الكرة، فتقدموا للمرة الرابعة ببرنامج الحزب،ورفضته اللجنة، وأُعلن م. أبو العلا ماضي وكيل المؤسسين بأنه سوف يقوم بإعالة التقدم للمرة الخامسة[2].

ختام:

ومن دراسة قائمة الأحزاب المصرية وممارساتها، يتضح كم انزوى أغلب الأحزاب – خصوصًا الصغيرة منها – على صراعاتها الداخلية، وانحصرت في مقراتها، ولم تعد تعبأ بالعمل العام، أو تهتم بصورتها لدى الناخبين.

وهذه الصورة البانورامية التي قدمناها للأحزاب السياسية تكمل ما عرضنا له في الفصل السابق، وتشير إلى كثير من جوانب العلل والأمراض ، التي وصمت تجربة التعددية السياسية الثانية في مصر، وتشير إلى أوضاع تضرب بعمق في صلب الحياة الحزبية وأساسها.

ومع إدراك حدود تجربة التعددية الحزبية الراهنة في مصر، فإن ذلك لا يجب أن يكون مسوغًا لإصدار أحكام قاطعة ونهائية بشأن مستقبلها؛ فتحليل مسار هذه الخبرة يوضح أن هذا المسار شهد مراحل صعود ، اتسمت فيها أحزاب المعارضة بالنشاط والحيوية، ومراحل هبوط اتسمت بالجمود.

وكما ذكرت في ختام الفصل الخامس، فإن جوهر أي نظام ديمقراطي هو نظامه الحزبي ، وإن حيوية الممارسة الديمقراطية ترتبط بقوة الأحزاب السياسية وفعالية أنشطتها. لذلك، فإن تطوير الحياة الحزبية بما يحقق مزيدًا من تمثيل الأحزاب في مجلسي الشعب والشورى يمثل – في اعتقادنا – المفتاح الرئيسي لتطوير الممارسة الديمقراطية في مصر.

(1) **روز اليوسف**، 7 يناير 2007.

(2) **روز اليوسف**، 20 يونيو 2009.